بسم الله الرحمن الرحيم

تحريرات الطيبة

تحرير البدل مع ذات الياء للأزرق

جمع وترتيب

الشيخ / عبد العزيز منصور عبد العزيز

(أبو عمرو)

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

تحرير البدل مع ذات الياء للأزرق

روى الإمام ابن الجزري اختلاف الطرق عن الأزرق في مد البدل ، وفي ذات الياء .

فقال في الطيبة عن البدل :

....	وأزرق إن بعد همز حرف مد
مُدَّ له واقصر ووسط كنأى	فالآن أوتوا إي ءامنتم رأى
لا عن مُنَوَّنٍ ولا الساكن صح	بكلمة أو همز وصل في الأصح

وقال في النشر : " وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِيهِ حَرْفُ الْمَدِّ بَعْدَ الْهَمْزِ - نَحْوُ مَا مَثَّلْنَا بِهِ أَوَّلًا - فَإِنَّ لِوَرْشٍ مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ مَذْهَبًا اخْتُصَّ بِهِ ، سَوَاءٌ كَانَتِ الْهَمْزَةُ فِي ذَلِكَ ثَابِتَةً عِنْدَهُ ، أَوْ مُغَيَّرَةً فِي مَذْهَبِهِ :

١- فَالثَّابِتَةُ نَحْوُ : (آمَنُوا) وَ (وَنَأَى) وَ (سَوْآتُ) وَ (إِيتَائِ) وَ (لِإِيلَافِ) وَ (دُعَائِي) وَ (الْمُسْتَهْزِئِينَ) ، (وَالنَّبِيئِينَ) ، (وَآتُوا) ، وَ (يَئُوسًا) ، وَ (النَّبِيئُونَ) .

٢- وَالْمُغَيَّرَةُ لَهُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ :

أ - بَيْنَ بَيْنَ ، وَهُوَ : (أَآمَنْتُمْ) فِي الْأَعْرَافِ وَطه وَالشُّعَرَاءِ ، وَ(أَآلِهَتُنَا) ، (جَاءَ آلَ) فِي الْحِجْرِ و (جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ) فِي الْقَمَرِ .

ب – أَوْ بِالْبَدَلِ ، وهُوَ : (هَؤُلَاءِ آلِهَةً) فِي الْأَنْبِيَاءِ ، وَ(مِنَ السَّمَاءِ آيَةً) فِي الشُّعَرَاءِ .

جـ – أَوْ بِالنَّقْلِ ، نَحْوُ : (الْآخِرَةُ) ، (الْآنَ جِئْتَ) ، (الْإِيمَانَ) ، (الْأُولَى) ، (مَنْ آمَنَ) ، (ابْنَي آدَمَ) ، (أَلْفَوْا آبَاءَهُمْ) ، (قُلْ إِي وَرَبِّي) ، (قَدْ أُوتِيتَ) ، وَشِبْهُ ذَلِكَ .

فَإِنَّ وَرْشًا مِنْ طَرِيقِ الْأَزْرَقِ مَدَّ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْأَدَاءِ فِي ذَلِكَ :

فَرَوَى الْمَدَّ فِي جَمِيعِ الْبَابِ : أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ سُفْيَانَ صَاحِبُ " الْهَادِي "، وَأَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيٌّ صَاحِبُ " التَّبْصِرَةِ "، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ شُرَيْحٍ صَاحِبُ " الْكَافِي "، وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ صَاحِبُ " الْهِدَايَةِ "، وَأَبُو الطَّاهِرِ بْنُ خَلَفٍ صَاحِبُ " الْعُنْوَانِ "، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْهُذَلِيُّ وَأَبُو الْفَضْلِ الْخُزَاعِيُّ وَأَبُو الْحَسَنِ الْحُصْرِيُّ وَأَبُو الْقَاسِمِ بْنُ الْفَحَّامِ صَاحِبُ " التَّجْرِيدِ "، وَأَبُو الْحَسَنِ بْنُ بَلِّيمَةَ صَاحِبُ " التَّلْخِيصِ "، وَأَبُو عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيُّ وَأَبُو عَمْرٍو الدَّانِيُّ مِنْ قِرَاءَتِهِ عَلَى أَبِي الْفَتْحِ ، وَخَلَفُ بْنُ خَاقَانَ ، وَغَيْرُهُمْ مِنْ سَائِرِ الْمِصْرِيِّينَ وَالْمَغَارِبَةِ ، رَوَوْا زِيَادَةَ الْمَدِّ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي قَدْرِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ :

فَذَهَبَ الْهُذَلِيُّ – فِيمَا رَوَاهُ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَمْرٍو إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَاشِدٍ الْحَدَّادِ – إِلَى الْإِشْبَاعِ الْمُفْرِطِ ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُهُ عَنْهُ فِي الْمَدِّ الْمُنْفَصِلِ كَمَا تَقَدَّمَ ، قَالَ : " وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ سُفْيَانَ الْقَرَوِيِّ وَأَبِي الْحُسَيْنِ – يَعْنِي الْخَبَّازِيَّ – عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمِصْرِيِّ " يَعْنِي : عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يُوسُفَ أَحَدَ أَصْحَابِ ابْنِ هِلَالٍ .

وَذَهَبَ جُمْهُورُ مَنْ ذَكَرْنَا إِلَى أَنَّهُ الْإِشْبَاعُ مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ ، وَسَوَّوْا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ عَلَى الْهَمْزَةِ ،

وَهُوَ أَيْضًا ظَاهِرُ عِبَارَةِ " التَّبْصِرَةِ " " وَالتَّجْرِيدِ " .

وَذَهَبَ الدَّانِيُّ وَالْأَهْوَازِيُّ وَابْنُ بَلِّيمَةَ وَأَبُو عَلِيٍّ الْهَرَّاسُ - فِيمَا رَوَاهُ عَنِ ابْنِ عَدِيٍّ - إِلَى التَّوَسُّطِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ بَلِّيمَةَ ، وَذَكَرَ أَبُو شَامَةَ أَنَّ مَكِّيًّا ذَكَرَ كُلًّا مِنَ الْإِشْبَاعِ وَالتَّوَسُّطِ ، وَذَكَرَ السَّخَاوِيُّ عَنْهُ الْإِشْبَاعَ فَقَطْ .

قُلْتُ : وَقَفْتُ لَهُ عَلَى مُؤَلَّفٍ انْتَصَرَ فِيهِ لِلْمَدِّ فِي ذَلِكَ وَرَدَّ عَلَى مَنْ رَدَّهُ ، أَحْسَنَ فِي ذَلِكَ وَبَالَغَ فِيهِ ، وَعِبَارَتُهُ فِي " التَّبْصِرَةِ " تَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا ، وَبِالْإِشْبَاعِ قَرَأْتُ مِنْ طَرِيقِهِ .

وَذَهَبَ إِلَى الْقَصْرِ فِيهِ : أَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ غَلْبُونَ ، وَرَدَّ فِي تَذْكِرَتِهِ عَلَى مَنْ رَوَى الْمَدَّ وَأَخَذَ بِهِ ، وَغَلَّطَ أَصْحَابَهُ ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ الدَّانِيُّ عَلَيْهِ ، وَذَكَرَهُ أَيْضًا ابْنُ بَلِّيمَةَ فِي تَلْخِيصِهِ ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّاطِبِيِّ حَسْبَ مَا نَقَلَهُ أَبُو شَامَةَ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ السَّخَاوِيِّ عَنْهُ .

قَالَ أَبُو شَامَةَ : " وَمَا قَالَ بِهِ ابْنُ غَلْبُونَ هُوَ الْحَقُّ " ، انْتَهَى .

وَهُوَ اخْتِيَارُ مَكِّيٍّ فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ أَبُو عَبْدِ اللهِ الْفَاسِيُّ ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

وَقَدِ اخْتَارَهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْجَعْبَرِيُّ .

وَأَثْبَتَ الثَّلَاثَةَ جَمِيعًا الصَّفْرَاوِيُّ فِي إِعْلَانِهِ ، وَالشَّاطِبِيُّ فِي قَصِيدَتِهِ ، وَضَعَّفَ الْمَدَّ الطَّوِيلَ .

وَالحَقُّ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ شَاعَ وَذَاعَ وَتَلَقَّتْهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ ، فَلَا وَجْهَ لِرَدِّهِ ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَوْلَى مِنْهُ ، وَاللهُ أَعْلَمُ [1] .

---

[1] - النشر في القراءات العشر (١ / ٢٣٩ - ٢٤٠) .

فيكون للأزرق في مدِّ البدل – على حسب ما تقدم – ثلاثة أوجه ، وهي :

الأول : القصر (وهو المقدم في الأداء) .

الثاني : التوسط .

الثالث : الإشباع . وكل هذه الأوجه الثلاثة صحيحة وثابتة ومقروء بها عن الأزرق .

وذكر الإمام ابن الجزري الخلافَ أيضًا للأزرق في ذوات الياء ، فقال في الطيبة :

وقلل الرَّا و رءوس الآي جف وما به ها غير ذي الرا يختلـــــف

مع ذات ياء ....

وقال في النشر : " وَاخْتُلِفَ أَيْضًا عَنِ الْأَزْرَقِ فِيمَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ ، وَلَمْ يَكُنْ رَأْسَ آيَةٍ عَلَى أَيِّ وَزْنٍ كَانَ نَحْوُ : (هُدًى) ، (وَنَأَى) ، وَ (أَتَى) ، وَ (رَمى) ، وَ (ابْتَلَى) ، وَ (يَخْشَى) ، وَ (يَرْضَى) ، وَ (الْهُدَى) ، وَ (هُدَايَ) ، وَ (مَحْيَايَ) ، وَ (الزِّنَا) ، وَ (أَعْمَى) ... وَشِبْهِ ذَلِكَ . فَرَوَى عَنْهُ إِمَالَةَ ذَلِكَ كُلِّهِ بَيْنَ بَيْنَ : أَبُو الطَاهِرِ بْنُ خَلَفٍ صَاحِبُ الْعُنْوَانِ ، وَعَبْدُ الْجَبَّارِ الطَّرَسُوسِيِّ صَاحِبُ الْمُجْتبَى ، وَأَبُو الْفَتْحِ فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ ، وَأَبُو الْقَاسِمِ خَلَفُ بْنُ خَاقَانَ ، وَغَيْرُهُمْ ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الدَّانِيُّ فِي التَّيْسِيرِ وَالْمُفْرَدَاتِ وَغَيْرِهِمَا .

وَرَوَى عَنْهُ ذَلِكَ كُلَّهُ بِالْفَتْحِ : أَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ غَلْبُونَ ، وَأَبَوْهُ أَبُو الطَّيِّبِ ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، وَصَاحِبُ الْكَافِي ، وَصَاحِبُ الْهَادِي ، وَصَاحِبُ الْهِدَايَةِ ، وَصَاحِبُ التَّجْرِيدِ ،

وَأَبُو عَلِيِّ بْنُ بَلِّيمَةَ ، وَغَيْرُهُمْ .

وَأَطْلَقَ الْوَجْهَيْنِ لَهُ فِي ذَلِكَ الدَّانِيُّ فِي جَامِعِهِ وَغَيْره ، وَأَبُو الْقَاسِمِ الشَّاطِبِيُّ ، وَالصَّفْرَاوِيُّ ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ ، وَالْوَجْهَانِ صَحِيحَانِ .... الخ [٢] .

ومما سبق نعلم أن الأزرق له في ذوات الياء وجهان ، وهما : (الفتح ، والتقليل) ، وله في البدل ثلاثة أوجه ، وهي : (القصر ، والتوسط ، والمد المشبَع) .

و بناء على ذلك ، نقول :

إذا اجتمع في آية واحدة للأزرق { البدل ، وذات الياء } فيكون له بحسب التركيب ، ستة أوجه ، وذلك بضرب أوجه البدل الثلاثة في وجهي ذات الياء ، فيبلغ العدد ما ذُكر .

هذا إذا أخذنا بالإطلاق في أوجه البدل مع وجهي ذوات الياء .

ونعني بالإطلاق : أن كلًّا من الفتح التقليل يأتيان على أوجه البدل الثلاثة .

والسؤال : هل نأخذ بالإطلاق في هذه الأوجه ؟ أم هناك تقييد وامتناع لبعض هذه الأوجه ؟

والجواب : في الحقيقة أن هذه المسألة مختلف فيها بين العلماء ، فمن العلماء مَن أخذ بالإطلاق في البدل مع ذوات الياء ، فأجاز الفتح والتقليل على كل من القصر والتوسط والمد في البدل ، ومنهم مَن منع وجه التقليل في ذوات الياء على قصر البدل ، ومنهم مَن منع وجه الفتح في ذوات الياء على التوسط في البدل .

---

[٢] - النشر في القراءات العشر (٢ / ٤٩ – ٥٠) .

وسبب هذا الخلاف يرجع إلى فهم كل واحد منهم لكلام ابن بليمة في تلخيصه ، وهل يؤخذ للأزرق من تلخيص ابن بليمة بالفتح في ذوات الياء أم بالتقليل ؟

فمَن قال بأن تلخيص ابن بليمة فيه الفتحُ في ذوات الياء فقط للأزرق : منع وجه التقليل على قصر البدل ، وأجاز الفتح على التوسط في البدل .

ومَن قال بأن تلخيص ابن بليمة فيه التقليل في ذوات الياء فقط للأزرق ؛ كان عليه أن يمنع وجه التوسط في الياء على توسط البدل ؛ لأننا لو أخذنا بالتقليل من تلخيص ابن بليمة ، فحينئذ لا يأتي التوسط مع الفتح ؛ لأنه لا يأتي إلا من التلخيص على القول بأن التلخيص فيه التقليل وليس الفتح ، مع أن التوسط مع الفتح محتمل من الشاطبية ، ولكن لم يأخذ به أحد – فيما نعلم – من طريق الشاطبية ، فبقي المنع على أصله .

فالذين أخذوا بالتقليل مع القصر من تلخيص ابن بليمة ؛ منهم من منع التوسط مع الفتح – وهم قلة قليلة – ، ومنهم من أجاز التوسط مع الفتح وهم الأكثر ؛ وكان عليهم أن يمنعوا ذلك ؛ لأن التوسط مع الفتح لا يأتي إلا إذا أخذنا بالفتح من التلخيص ، أما إذا أخذنا بالتقليل من التلخيص فلا يأتي هذا ، إلا أنهم أخذوا بهذا كله دون امتناعات .

فمردُّ الخلاف بين العلماء في أوجه البدل مع ذوات الياء ، إنما مرجعه إلى فهم كلام العلماء لكلام ابن بليمة في كتابه تلخيص العبارات ، وما يترتب على هذا الكلام من الأوجه .

وهذا الخلاف الحاصل بين العلماء في تلخيص ابن بليمة ، ليس خلافًا هينًا ، وليس هو مجرد

خلاف في وجه مذكور في الكتب ؛ لأن الخلاف هنا يترتب عليه أوجهًا ، فإما أن تُمنع وإما أن تُقبل ، فلابد حينئذ من تحقيق هذا الخلاف تحقيقًا علميًّا دقيقًا ؛ حتى نعلم الجائز من الممتنع .

وقبل أن نذكر كلام العلماء في هذه المسألة نذكر أوَّلًا كلام ابن بليمة في ذلك .

قال ابن بليمة : " وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين إلا ما كان من ذلك في سورة أواخر آيها (ها ألف) فإنه أخلص الفتح فيه ، وهذا الذي لا يوجد غيره " [٣] .

تمسك بعض العلماء المحررين بظاهر كلام ابن بليمة في باب الإمالة ، وأخذوا من قوله (وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين) بأن لورش من طريق الأزرق من التلخيص التقليل وجهًا واحدًا في ذوات الياء ، وعلى رأس هؤلاء العلامة المحقق محمد المتولي – رحمه الله – ، وإليك بعض نصوصهم :

١- قال الإمام المتولي في عزو الطرق :

قَلِّلْ رُؤُسًا غَيرَ ذِي هَا مُضْمَرِ	فَافْتَحْهُ مَعْ ذَوَاتِ يَا كَمَا قُرِي
لِأَزْرَقٍ وَ بَينَ بَينَ أَوْجِـــبَا	فِي كُلِّ ذَا العُنْوَانُ ثُمَّ الْمُجْتَبَى
كَذَا ابْنُ خَاقَانَ وَ فَارِسٌ وَ ذَا	فَعَنْهُمَا الدَّانِي بِهِ قَدْ أَخَذَا
وَ لِابْنِ بَلِّـــيمَةَ ذَا وَجَدْنَـا	لَكِنَّهُ نَحوَ بَنَاهَا اسْتَثْنَـــى

[٣] – تلخيص العبارات (٢٨) .

٢- وقال المتولي في فتح الكريم :

٨٣ – ومع قصره مع وجه توسيط غيره   فليس سوى التقليل يُروى محلَّلا

ثم قال في الروض شارحًا :

امتنع وجه التقليل على توسطه – اسرائيل – وصلًا على ما في النشر ، وإلا فقد وجدنا في تلخيص ابن بليمة تقليل ذلك وجهًا واحدًا ؛ إلا ما كان من سورة أواخر آيها (ها ألف) فالفتح – كما سيأتي – ، ومذهبه التوسط والقصر في الهمز مطلقًا .... ويمتنع التقليل على قصر المحقق غير (إسرائيل) إلا ما عرفت من مذهب ابن بليمة .... الخ [٤] .

٣- وقال العلامة المتولي في الفتح أيضًا :

٧٦٣ - وقلِّل من التلخيص ذا اليا لأزرق   سوى ما به ها من رؤوس تنزلا

٧٦٤ - على ما وجدنا به عكس ما مضى   وصاحبُه لا شك في بدل تـلا

٧٦٥ - بقصر وتوسيط ....

ثم قال في الروض شارحًا :

ذكر ابن بليمة في تلخيصه أن الأزرق يقلل ذوات الياء ، ولا يفتح إلا ما فيه (ها) من رؤوس الآي ، ونصه : قرأ ورش – يعني من طريق الأزرق – جميع ذلك بين اللفظين – يشير إلى ذوات الياء – بين اللفظين ، إلا ما كان من ذلك في سورة أواخر آيها (ها ألف) فإنه أخلص الفتح فيه

---

[٤] - الروض النضير (٢٣٨) .

، وله قصر البدل وتوسطه .... الخ [٥] .

٤- قال العلامة الضباع – رحمه الله – :

" اخْتُلِفَ عَنِ الْأَزْرَقِ فِيمَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ ، وَلَمْ يَكُنْ رائيًّا ولا رَأْسَ آيَةٍ عَلَى أَيِ وَزْنٍ كَانَ ، نَحْوُ : (هُدًى) ، (وَنَأَى) ، وَ (أَتَى) ، وَ (رَمى) ، وَ (ابْتَلَى) ، وَ (يَخْشَى) ، وَ (يَرْضَى) ، وَ (الْهُدَى) ، وَ (هُدَايَ) ، وَ (مَحْيَايَ) ، وَ (الزِّنَا) ، وَ (أَعْمَى) ... الخ .

فَرَوَى عَنْهُ إِمَالَةَ ذَلِكَ كُلِّهِ وما أشبهَهُ بَيْنَ بَيْنَ : صَاحِبُ الْعُنْوَانِ ، والْمُجْتَبَى ، والدَّانِيُّ فِي تَيْسِيرِهِ وجامعهِ من قراءتهِ على أبي الْفَتْحِ وابنِ خَاقَانَ .

وَهُوَ الَّذِي وجدناه في تلخيص ابن بليمة خلافًا لما في النشر .

وروى فتحه سائر الطرق ، وبه قرأ الداني على ابن غلبون .

٥- قال الشيخ أحمد عبد العزيز الزيات – رحمه الله – :

٥٧ – وقلل من التلخيص ذا الياء عنده   سوى ما به ها من رؤوس تنـــزلا

٥٨ – عليه اقصرن وسِّط لهمزٍ ....

---

[٥] – الروض النضير (٥٨٤) .

ثم قال شارحًا :

ذكر ابن بليمة في تلخيصه للأزرق : التقليل في ذوات الياء مطلقًا ، وفتح ما فيه هاء من رؤوس الآي ، والقصر في التوسط في البدل ...... الخ [٦] .

٦ – قال الشيخ عامر عثمان :

اختلف عن الأزرق في ذوات الياء غير ذوات الراء على مذاهب ، وذكر منها :

الثالث : تقليل ذوات الياء ورؤوس الآي غير ما اتصل به (ها) ، وهو في التيسير والمفردات ..

ومذهب صاحب التلخيص " ابن بليمة " ، وقد ذكره الناظم مع ما يترتب عليه فقال :

وقلل من التلخيص ذا الياء عنده　　　سوى ما به ها من رؤوس تنـــزلا

عليه اقصرن وسِّط لهمزٍ ....　　　.................................

ذكر في هذه الأبيات مذهب أبي الحسن ابن بليمة ، وهو : تقليل ذوات الياء ورؤوس الآي غير ما فيه (ها) فإنه يفتحه ، وقصر البدل ، وتوسطه .... الخ [٧] .

٧- قال الشيخ إبراهيم السمنودي :

وقلل من التلخيص ذا اليا لأزرقٍ　　　سوى ما به ها من رؤوس تنـــزلا

على ما وجدنا به عكس ما مضى　　　وصاحبُه لا شك في بدل تـــلا

---

[٦] – شرح تنقيح فتح الكريم (٧١ – ٧٢) .

[٧] – فتح القدير شرح تنقيح التحرير (٧٤) .

بقصر وتوسيط ....[8]

٨ – قال الشيخ محمد جابر المصري :

وقلل من التلخيص ذا اليا لأزرقٍ   سوى ما به ها من رؤوس تنـــزلا

وهمزًا له وسِّط أوِ اقصر ....[9]

٩- وقال أيضًا :

" وهذا الأخير هو مذهب صاحب التلخيص ، وطريقته كما نقلها الإمام المتولي تقليل اليائي كله إلا رؤوس الآي التي فيها (ها) ...... والحاصل أنك إذا قرأت بقصر البدل وتقليل اليائي ، وهذا الوجه لا يأتي إلا من تلخيص ابن بليمة ..... الخ [10] " .

١٠ – قال الشيخ محمد إبراهيم سالم :

" كتاب تلخيص ابن بليمة " من قراءته على عبد الباقي :

تقليل ذوات الياء ورؤوس الآي غير ما فيه (ها) ففيه الفتح ، ولاحظ أن هذا الحكم وجده المتولي وغيرُه في التلخيص بخلاف ما في النشر ..... الخ " [11] .

---

[8] – جامع الخيرات في تجويد وتحرير القراءات (٥٤٩) .

[9] – قواعد التحرير (٢١) .

[10] – شرح قواعد التحرير (٢٢) .

[11] – فريدة الدهر (١ / ٩٩) .

١١- قال فضيلة الشيخ محمد بن تميم الزعبي – حفظه الله - :

وقلل من التلخيص ذا الياء عنده سوى ما به ها من رؤوس تنـــــزلا

عليه اقصرنْ وسِّط لهمزٍ ....

قال الشيخ تميم الزعبي شارحًا : شرع الناظم – رحمه الله – في بيان مذهب أبي علي الحسن بن خلف القيرواني المعروف بابن بليمة (ت : ٥١٤) صاحب كتاب تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع ، وهو من أصول النشر .

ولكن لما وقع في كلام ابن الجزري في النشر وغيره من مؤلفاته مواضع نسبها إلى التلخيص ، مع مخالفتها لنسخة التلخيص التي اطلع عليها المتولي ووصلت إلينا ؛ نظم الإمام المتولي هذه الأبيات التي بدأ فيها بذكر تقليل ذوات الياء لابن بليمة خلافًا لما ذكره في النشر من أن له الفتح ، ثم ذكر ما يترتب على مذهب ابن بليمة من الأوجه للأزرق ..... الخ .

قوله : (وقلل من التلخيص ذا الياء عنده ...) تقدم أن لابن بليمة تقليل ذوات الياء مطلقًا سواء كانت في أواسط الآي أو رؤوسها إلا ما كانت فيه (ها) من رؤوس الآي ففيه الفتح .

وقوله : (عليه اقصرن وسِّط لهمزٍ) ؛ أي : روى ابن بليمة على وجه تقليل الياء : القصر والتوسط في البدل .... الخ " [١٢] .

[١٢] – تيسير الفتاح العليم شرح تنقيح فتح الكريم (٧٨) .

١٢- قال الشيخ محمد يحيي شريف – حفظه الله - :

المسألة الرابعة : (اجتماع البدل مع ذوات الإمالة) :

ففي قوله تعالى : (وءاتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى) [البقرة : ١٧٧] .

خمسة أوجه من الطيبة ، وأربعة من الشاطبية :

الأول : قصر (وءاتى) مع فتح (القربى واليتامى) من الشاطبية والتذكرة والإرشاد وقراءة الداني على أبي الحسن .

الثاني : القصر مع التقليل من تلخيص العبارات .

الثالث : التوسط مع التقليل من الشاطبية والتيسير وتلخيص العبارات وقراءة الداني على ابن خاقان وأبي الفتح .

الرابع : الطول مع الفتح : من الشاطبية والتبصرة والكافي والهداية والتجريد والكامل وطريق أبي معشر .

الخامس : الطول مع التقليل من الشاطبية والعنوان والمجتبى .

أما (التوسط مع الفتح) : فقد أجازه ابن الجزري في مسائله التبريزية من طريق تلخيص العبارات حيث قال :

كآتى لورش افتح بمدٍّ وقصره   وقلل مع التوسيط والمدِّ مكملا
لحرزٍ ، وفي التلخيص فافتح ووسطن   وقصرٌ مع التقليل لم يكُ للملا

وقد اتضح أن الصحيح من تلخيص العبارات هو التقليل وليس الفتح ، فجاز حينئذ وجه القصر مع التقليل ، وامتنع الفتح مع التوسط من طريقه خلافا لما ذكره ابن الجزري [١٣] .

١٣ – قال فضيلة الشيخ الدكتور إيهاب فكري حيدر – حفظه الله – :

يمتنع التقليل للأزرق على قصر البدل على ما نقله الناشري عن ابن الجزري ، قال في إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر :

تنبيه :

للأزرق في نحو : " فآتاهم " كقوله تعالى : {وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى} خمس طرق بالنظر إلى تثليث مد البدل وتقليل الألف المنقلبة عن الياء وفتحها .

الأولى : قصر البدل والفتح في الألف طريق وجيز الأهوازي ، وأحد طريقي تلخيص العبارات واختاره الشاطبي .

الثانية : التوسط في الهمزة والفتح في الألف طريق وجيز الأهوازي وأحد طريقي تلخيص العبارات .

الثالثة : المد المشبع مع الفتح من كافي ابن شريح وهداية المهدوي وتجريد ابن الفحام وتبصرة مكي .

الرابعة : المد المشبع مع التقليل من العنوان .

---

[١٣] – السبيل الأوثق في تحريرات رواية الأزرق من طريق طيبة النشر (١٩٩ – ٢٠٠) .

الخامسة : التوسط مع التقليل من التيسير وبه قرأ الداني على ابن خاقان وأبي الفتح .

وبالطرق الخمس قرأنا من طرق الطيبة التي هي طرق الكتاب .

ومنع شيخنا العلامة المتقن سلطان – رحمه الله – الطريق الثانية من طريق الحرز وهي التوسط مع الفتح ، معلِّلا لذلك بأن مَن رواه ليس من طرق الشاطبية ، وأيد ذلك بما نقل عن العلامة عثمان الناشري قال لنفسه شيخنا العلامة محمد بن الجزري :

كآتى لورش افتح بمدٍّ وقصـــره وقلل مع التوسيط والمدِّ مكملا

لحرزٍ ، وفي التلخيص فافتح ووسطن وقصرٌ مع التقليل لم يكُ للملا

وقوله : وقصر مع التقليل إلخ تصريح بامتناع الطريق السادس ، وهي قصر البدل مع التقليل فلا يصح من كلا الطريقين ؛ لأن كل من روى القصر في البدل لم يرو التقليل .

أقول [14] : وأجاز هذا الوجه – أي : القصر مع التقليل – المتولي على ما وُجد في تلخيص ابن بليمة ، وهو فيه كذلك في النسخة المطبوعة ، والتقليل على القصر مأخوذ به عند بعض المغاربة من الشاطبية ، فالظاهر أن القراءة بالوجهين جائزة ، خاصة أن المنع ليس في مؤلفات ابن الجزري [15] .

---

[14] – أي : الدكتور إيهاب فكري – حفظه الله – .

[15] – حتى وإن لم نتيقن ثبوت قول ابن الجزري عنه في (وقصر مع التقليل لم يك للملا) مع أن الأصل ثبوت ذلك عنه حتى يأتي نص أو دليل على خلاف ذلك ، ومن ادعى عدم ثبوت ذلك عنه فعليه بالبينة على ذلك . ومع ذلك أقول : بل إن المنع ثابت في مؤلفات ابن الجزري ؛ لأن ابن الجزري نص في النشر وتقريبه والمسائل التبريزية والفوائد المجمعة على أن مذهب ابن بليمة عن الأزرق هو الفتح في ذوات الياء ، ولا يأتي التقليل في ذوات الياء على القصر في البدل إلا إذا أخذنا بالتقليل من تلخيص

أما إذا تيقنا ثبوت هذا النقل عن ابن الجزري فلا يُنسب إليه التقليل مع القصر [16] .

١٤ – قال الشيخ هارون :

إذا ما ذواتُ الياء مع بدلٍ أتت　　　فأطلق على التقليل لا تمنعِ القَصْرَا

ثم ذكر الشيخ هنا كلام البنا الدمياطي في الإتحاف ، وقد سبق ذكره ، وعقب على ذلك بكلام شيخه الدكتور إيهاب فكري – حفظه الله – وقد سبق ذكره آنفًا [17] .

هذه بعض نصوص الفريق الأول وهم الذين أخذوا بالتقليل من تلخيص ابن بليمة .

وقبل أن أذكر رأي الفريق الثاني الذين يأخذون بالتقليل فقط من التلخيص ، أذكر تعليقًا بسيطًا على كلام ابن بليمة ، وأبيِّنُ ما يُؤخذ منه للأزرق في ذوات الياء .

التعليق على كلام ابن بليمة :

ظاهر كلام ابن بليمة أن للأزرق التقليل وجهًا واحدًا في ذوات الياء عدا التي في أواخر آيها (ها ألف) في السور الإحدى عشرة المعروفة .

فقوله : (بين اللفظين) هذا صريح في التقليل ، ولكنه لم يصرح بما يقلله ورش ، ولكنه عطفه على ما سبق ذكره ، وهنا محل الخلاف في قوله (جميع ذلك) ، فعلى أي شئ يعود هذا الكلام ؟

ابن بليمة ، أما إذا أخذنا من التلخيص بالفتح فحينئذ لا يأتي التقليل مع القصر مطلقًا ، فلما نص ابن الجزري على أن الفتح في ذوات الياء هو مذهب ابن بليمة ، فكأنه نص على امتناع التقليل على قصر البدل . ومن هنا يكون المنع من كلام ابن الجزري وثابت في أكثر مؤلفاته .

[16] – التحريرات الجزرية (٣١) .

[17] – شرح التحريرات الجزرية (٧١ – ٧٢) .

فقوله (وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين) لابد أن يكون (جميع ذلك) الذي يقرؤه ورش بين اللفظين مذكور قبل ذلك ، فعطف عليه تقليل ورش ولم يذكره مرة أخرى .

وهنا لا بد أن نعلم ما هو الذي ذكره قبل ذلك ثم عطف عليه التقليل لورش ولم يذكره مرة أخرى بعد ذلك .

وإذا نظرنا إلى ما ذكره ابن بليمة قبل أن يذكر التقليل لورش ، سنجد أنه ذكر في أول الباب :

١- إمالة كلمات معينة لبعض القراء ، وذلك على خلاف قواعدهم وأصولهم .

٢- إمالة حمزة والكسائي ، وذلك في :

أ - الأسماء من ذوات الياء ، نحو : (موسى ، إحدى ، كسالى ، الزنى ، اليتامى) .

ب - الألف المقصورة ، نحو : (الأذى ، الأعلى ، أزكى) .

جـ - كل ألف منقلبة عن ياء ، نحو : (سعى ، زكى ، أبى) .

د - ما كان مرسومًا في المصحف بالياء ، إلا أربعة كلمات ، وهي : (حتى ، على ، إلى ، لدى) .

٣- الإمالة والتقليل لأبي عمرو البصري ، وذلك في :

أ - كل ما تقدمت إمالته لحمزة والكسائي وكان فيه راء بعدها ياء ، فبالإمالة لأبي عمرو .

ب - ما كان من رأس آية في سورة أواخر آيها على ياء أو (ها ألف) ، فبالتقليل .

جـ - ما كان على وزن (فعلى) مثلثة الفاء ، ما لم يكن رائيًا ، فبالتقليل .

د - وما عدا ذلك فبالفتح .

وبعد أن ذكر التقليل والإمالة لأبي عمرو ، ذكر بعده مباشرة التقليل لورش فقال : وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين ... الخ .

وهنا السؤال : هل قوله : (جميع ذلك) معطوف على ما يميله حمزة والكسائي ؟ أم هو معطوف على ما يقلله أو يميله أبو عمرو البصري ؟

كلُّ من يقولون بالتقليل للأزرق من تلخيص ابن بليمة ، يقولون بأن قوله (جميع ذلك) معطوف على ما يميله حمزة والكسائي المذكور في أول الباب .

وهذا الكلام فيه نظر ، ولا يصح الأخذ به ، وذلك للأسباب الآتية :

١- لو أننا قلنا بأن قول ابن بليمة : (وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين) ؛ أي جميع ما أماله حمزة والكسائي ، لكان هذا مخالفًا لِما ذكره ابن بليمة نفسُه بعد ذلك ؛ أي بعد ما ذكر مذهب ورش في الفتح والتقليل ؛ لأن ابن بليمة – رحمه الله – ذكر في بداية الباب أصل حمزة والكسائي في الإمالة وقواعدهم العامة ، ثم بعد ذلك ذكر مذهب أبا عمرو في التقليل والإمالة ، ثم بعد ذلك ذكر مذهب ورش كذلك في الفتح والتقليل ، ثم بعد ذلك ذكر ما انفرد بإمالته حمزة وحده ، ثم بعد ذلك ذكر ما انفرد بإمالته الكسائي براوييه ، ثم بعد ذلك ذكر ما انفرد بإمالته دوري الكسائي وحده ، ثم بعد ذلك ذكر ما اتفق على إمالته حمزة والكسائي .

وإذا نظرنا في هذه الانفرادات ، سنجدها على النحو التالي :

أولًا : ما انفرد به حمزة ، وهو عشرة أفعال ، وهي : (طاب ، خاب ، خاف ، ضاق .... الخ) .

وهذه الأفعال العشرة ليس لورش فيها إلا الفتحَ وجهًا واحدًا .

ثانيًا : ما انفرد بإمالته الكسائي وحده براوييه ، ومن هذه الانفرادات ما يقللها ورش بخلف عنه ، على أنها من ذوات الياء ، وهي :

١- ما كان من باب الإحياء وما تصرف منه ، نحو : (فأحياكم) ، (فأحيا) ، (أحياها).

٢- (خطاياهم) ، (خطاياكم) ، (خطايانا) وما تصرف منها .

٣- (تقاته) [18] .

٤- (وقد هدان) [الأنعام : ٨٠] ، (عصاني) [إبراهيم : ٣٦] ، (أنسانيه) [الكهف : ٦٣] ، (ءاتاني) [مريم : ٣٠] ، (وأوصاني) [مريم : ٣١] ، (ءاتاني) [النمل : ٣٦] ، (محياهم) [الجاثية : ٢١] ، (رءياي ، للرءيا) [يوسف : ٤٣] ، (الرءيا) حيثما وقع ، (مثواكم) [الأنعام : ١٢٨] ، (مثواه) [يوسف : ٢١] .

ثالثًا : ما انفرد بإمالته دوري الكسائي وحده ، ومنها ما يقلله ورش على أنها من ذوات الياء ، فله فيها الفتح والتقليل ، كغيرها من ذوات الياء ، وهي : (هداني) [الأنعام : ١٦١] ، (محياي) [الأنعام : ١٦٢] ، (مثواي) [يوسف : ٢٣] ، (رءياك) [يوسف : ٥] .

رابعًا : ما اتفق على إمالته حمزة والكسائي ولا يدخل تحت القواعد والأصول التي ذكرها لهما في أول الباب ، وذلك في : (تقاة) ، [آل عمران : ٢٨] ،(لو أن الله هداني) [الزمر : ٥٧] (وأحيا) [النجم : ٤٤]

فكل هذه الانفرادات التي ذكرها ابن بليمة لحمزة والكسائي ، أو للكسائي وحده ، أو لدوري

---

[18] - آل عمران (١٠٨) .

الكسائي ؛ للأزرق فيها الفتح والتقليل ، مثلُها مثلُ ذوات الياء سواءً بسواء ، وكلُ مَن ذكر التقليل للأزرق في ذوات الياء لم يفرق بين هذه الكلمات وبين ذوات الياء ، فهي عند كل أصحاب التقليل من باب ذوات الياء .

فابن بليمة أعاد ذكر هذه الكلمات لحمزة والكسائي ولدوري الكسائي ؛ لأنهم لم يتفقوا عليها ، فلذلك ذكرها بمفردها حتى يبين مذاهبهم فيها ، وهي للأزرق من باب ذوات الياء .

فكل من روى التقليل للأزرق في ذوات الياء لم يستثن شيئًا من ذلك ، ولم يفرق بين هذه الكلمات وبين ذوات الياء وذوات الواو ، فمن قلل للأزرق ذوات الياء قلل هذه الكلمات كذلك ، سواء كان أصلها يائيًا أو واويًّا .

فلو كان للأزرق التقليل في ذوات الياء عند ابن بليمة ، لذكر له التقليل في هذه الكلمات التي ذكر فيها الإمالة لحمزة والكسائي ؛ لأن الأزرق إذا قلل ذوات الياء فلا بد من تقليل هذه الكلمات كذلك ، فإذا لم يقلل هذه الكلمات فلا تقليل له حينئذ مطلقا في ذوات الياء إلا ما كان من رؤوس آي السور الإحدى عشر المعروفة .

فلو كان مذهب ابن بليمة هو التقليل للأزرق في ذوات الياء ، لذكر له التقليل في هذه الكلمات أيضًا ؛ لأنه لم ينص عليها ، بل لم ينص على التقليل للأزرق في ذوات الياء بصفة عامة ، حتى تدخل هذه الكلمات تحت ذوات الياء ، ولكنه حينما تكلم عن مذهب ورش في الفتح والتقليل ، قال : (جميع ذلك) ولم يبين المراد بقوله (جميع ذلك) فيكون معطوفًا على ما ذكره قبل ذلك ،

وما ذكره قبل ذلك من الإمالة لحمزة والكسائي والتقليل لأبي عمرو ، لا يدخل تحته هذه الكلمات التي ذكرها بعد ذلك للكسائي أو للدوري عنه ؛ لأنها لو كانت تدخل في هذه الضوابط والقواعد التي ذكرها لهم قبل ذلك ، لما أعاد ذكرها مرة أخرى ، وإذا لم تدخل في ضوابط وأصول حمزة والكسائي في الإمالة فهي كذلك بالنسبة للتقليل عند ورش ؛ لأنه لم يخص ورشًا بقواعد أو أصول معينة في التقليل عنهما ، بل هو معطوف على ما ذُكر قبله ، فحينئذ كان لابد من ذكره بعد ذلك بالتقليل في هذه الكلمات ، إن كان مذهبه هو التقليل في ذوات الياء ؛ لأنه لا فرق عند ورش بين هذه الكلمات وبين غيرها من ذوات الياء .

فلو قلنا : إن قول ابن بليمة : (وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين) أن (جميع ذلك) معطوف على ما ذكره قبل ذلك لحمزة والكسائي ، لوضعنا بذلك مذهبًا للأزرق لم يقل به أحدٌ قط ، وهو : (التقليل في ذوات الياء مطلقًا) عدا (هذه الكلمات التي انفرد بإمالتها الكسائي أو الدوري عنه ، وكذلك هذه الكلمات التي اتفق عليها حمزة والكسائي ، ولكنه ذكرها بعد ذكره لمذهب ورش ، ولم يذكره معهما فيها : (تقاة) ، [آل عمران : ٢٨] . (لو أن الله هداني) [الزمر : ٥٧] ، (وأحيا) [النجم : ٤٤] .

وهذا مذهب مردود ؛ لأنه لم يُنقل عن ورش ولم يذكره أحد من أصحاب الكتب والطرق ، بل كل مَن ذكر التقليل للأزرق في ذوات الياء ، لم يستثن هذه الكلمات .

ولو كان هذا هو مذهب ابن بليمة عن ورش بتقليل ذوات الياء عدا هذه الكلمات فإنه فتحها

له ، لنصَّ عليه ابن الجزري في النشر وردَّه ، كما نص على مذهب ابن شريح صاحب الكافي في رءوس الآي حيث فرق بين ذوات الياء منها و بين ذوات الواو ، فقلل ذوات الياء وفتح ذوات الواو ، وهذه انفرادة منه خالف بها سائر الرواة عن الأزرق ، فلا يُقرأ له بها .

ولا يعترض علينا أحد ويقول : بأن ابن بليمة لم ينص على التقليل لورش في هذه الكلمات التي ذكرها بعد ذكره لمذهبه ؛ لأنها داخلةٌ في الأصول والقواعد العامة التي ذكرها لحمزة والكسائي وأبي عمرو قبل ذكره لمذهب ورش .

وهذا غير صحيح وغير مقبول ؛ لأنه لم ينص على مذهب معين لورش في التقليل ، فلم يقل مثلًا : وقرأ ورش كل ما كان من ذوات الياء ، أو كان مرسوما بالياء حتى ولو كان واويا بالتقليل ، أو مثلًا : وقرأ ورش كل ما أماله الأخوين أو انفرد به أحدهما أو الدوري الكسائي بين اللفظين إلا كذا وكذا .

لم يقل هذا ولا ذاك ولم ينص على مذهب معين لورش في التقليل ، وإنما هو معطوف على ما قبله ، فهو تابع لما قبله ، فإذا ذكر بعد ذلك شيئًا لا يدخل تحت القواعد العامة السابقة فلا بد أن يذكره معهم ، بل ولو ذكر بعد ذلك شيئا لمن عطفه عليهم ، فلا بد أن يذكره معهم ؛ حتى لا يُفهم من ذلك تخصيصهم بهذا عنه ،وهذا يفعله كل أصحاب الكتب ، بل وفعله ابن بليمة نفسُه ، وذلك بعد أن ذكر ما انفرد به حمزة أو الكسائي أو الدوري عن الكسائي ، قال :

" وقرأ الباقون بالفتح في ذلك كله " ثم استثنى من الباقين أبا عمرو البصري ، فقال : " إلا

(رءياك) فإن أبا عمرو يقرؤه بين اللفظين ... " .

فاستثناؤه لأبي عمرو فقط من الباقين بتقليل (رءياك) مع أنها داخلة في مذهب أبي عمرو في التقليل ؛ لأنه نص على التقليل لأبي عمرو في ما كان على وزن فعلى مثلثة الفاء ، وهذه الكلمة على وزن فُعلى ، ومع ذلك نص على التقليل فيها لأبي عمرو ، وهي داخلة في أصله ، ولم ينص عليها لورش مع أنه يقللها كأبي عمرو وليست داخلة في أصله ، ومع ذلك لم ينص عليه له .

فهذا كله ليؤكد بيقين أن ورشًا ليس له من تلخيص ابن بليمة إلا الفتح فقط .

وهنا نجد أيضًا أن ابن بليمة ينص على أن قراءة الباقين بالفتح في هذه الكلمات كلها ، وورش من الباقين ؛ لأنه لم يُذكر مع حمزة والكسائي في هذه الكلمات ، ولم يُستثنى من الباقين كأبي عمرو ، وحينئذ لا يكون له إلا الفتح في هذه الكلمات كلها ، وإذا فتح هذه الكلمات ، تعين فتح غيرها من ذوات الياء ، ويكون هذا هو مذهب ورش من تلخيص ابن بليمة .

إذًا : لا يصح لنا بعد ذلك أن نقول بأن قول ابن بليمة : (وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين) أي أن قوله (جميع ذلك) معطوف على ما أماله حمزة والكسائي ؛ لأنه يلزم من ذلك أن يكون لورش التقليل في ذوات الياء ، مع أننا أثبتنا له الفتح في الكلمات التي ذكرها بعد ذلك ، وحينئذ يكون مذهب ورش من التلخيص هو : التقليل في ذوات الياء ، ما عدا ما ذُكر بعد ذلك لحمزة والكسائي أو للكسائي أو للدوري عنه ، فليس له فيه إلا الفتح .

وهذا مذهب لم يقل به أحد من أهل الأداء ولم ينقل عن ورش أصلًا .

وهذا دليل واضح وحجة قوية على أن تلخيص ابن بليمة ليس فيه للأزرق إلا الفتح وجهًا واحدًا .

٢- قول ابن بليمة : (وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين) لا يصح أن يكون معطوفًا على مذهب أبي عمرو أيضًا في التقليل ؛ لأن مذهب أبا عمرو يختلف عن مذهب ورش في التقليل .

فابن بليمة نص على التقليل لأبي عمرو في :

أ – رؤوس آي السور الإحدى عشرة مطلقًا ، سواء كانت تنتهي بـ (ياء) أو (ها ألف) .

ب – ما كان على وزن (فعلى) مثلثة الفاء فقط ، وفتح ما عدا ذلك من ذوات الياء .

وذلك ما لم يكن فيه راء في الحالتين السابقتين .

أما بالنسبة لورش من التلخيص فنصَّ له على :

أ – الفتح في رؤوس السور الإحدى عشرة إذا كان آخر آيها (ها ألف) .

ب – أما التقليل الذي نص عليه ابن بليمة لأبي عمرو في ما كان على وزن (فعلى) مثلثة الفاء فقط وفتح ما عداها من ذوات الياء ، فلا يصح الأخذ به لورش مطلقًا ؛ لأن ورشًا لا فرق عنده في ذوات الياء فيما كان على وزن فعلى أو غيرها ، فليس هناك مذهبًا لورش كأبي عمرو يقلل ما كان على وزن فعلى فقط ويفتح غيرها .

فورش لا فرق عنده في ذوات الياء بين ما كان على وزن فعلى وبين غيرها ، فإذا قلل ذوات الياء قلل ما كان على وزن فعلى وغيرها سواء بسواء ، وإذا فتح ذوات الياء فتح ما كان على وزن

فعلى وغيرها سواء بسواء .

أما أبو عمرو فليس له التقليل في ذوات الياء في غير رؤوس السور الإحدى عشرة إلا ما كان على وزن فعلى فقط مثلثة الفاء .

وبهذا يتبين لنا أن قول ابن بليمة : (وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين) ليس معطوفًا على مذهب أبي عمرو كذلك ؛ لاختلاف المذهبين .

٣- مما يؤكد ويبين لنا بكل صراحة ووضوح - غير ما سبق - أن ورشًا ليس له من تلخيص ابن بليمة إلا الفتحَ وجهًا واحدًا ، وهو أن :

الإمام ابن بليمة ذكر في الفرش بعض الكلمات التي فيها التقليل لورش وأبي عمرو ، أو لورش فقط وفيها الإمالة لحمزة والكسائي أو لأحدهما ، ولم يذكر فيها التقليل لورش مطلقًا .

وهذه بعض نصوصه التي تؤكد ذلك ، فقال :

١- قرأ نافع وابن عامر (لو تسوى بهم الأرض) بفتح التاء وتشديد السين ، وقرأ الأخوان بفتح التاء وتخفيف السين والإمالة ... الخ . فلم يذكر التقليل فيها لورش مع أنه يقللها .

٢- قرأ ابن ذكوان (وناء بجانبه) [الإسراء: ٨٣] ، بالمد وهمزة مفتوحة بعد الألف .... ، وقرأ الباقون بهمزة قبل الألف من غير مد في الموضعين إلا أن خلفًا والكسائي يميلان الهمزة ويكسران النون فيهما ، وافقهم خلاد على إمالة الهمزة وخالفهم في النون ، فقرأ في الموضعين مع الجماعة ، وقرأ أبو بكر هاهنا بفتح النون وإمالة الهمزة وفي السجدة بفتحهما جميعًا .

فذكر فيها الإمالة فقط لأصحاب الإمالة ، ولم يذكر فيها التقليل للأزرق ، مع أن له فيها الفتح والتقليل ؛ لأنها من ذوات الياء .

٣- قرأ الكوفيان وابن عامر (مكانًا سوى) [طه : ٥٨] بضم السين ، وقرأ الباقون بكسرها ، ووقف أبو بكر بالإمالة ، وكذا على (سدًى) في [القيامة : ٣٦] ، ووقف ورش وأبو عمرو بين اللفظين ، وفتحها الباقون .

فذكر التقليل هنا لورش ؛ لأنهما رأس آية ، فدل ذلك على أن مذهبه التقليل لورش في رؤوس آي السور الإحدى عشرة فقط .

٤- قرأ الشيخان [١٩] (تترًا) [المؤمنون : ٤٤] منونًا في الوصل ، وقرأ الباقون بغير تنوين ، والأخوان يميلان ، وورش بين اللفظين ، والباقون بالفتح .

فنص على التقليل لورش ؛ لأنها رائية ، فدل ذلك على أنه يرقق ذوات الراء لورش .

٥- وأمال الأخوان (السوأى أن) [الروم : ١٠] وقرأها أبو عمرو بين اللفظين ، وفتح الباقون .

٦- قرأ الأخوان (ماذا تَرى) [الصافات : ١٠٢] بضم التاء وكسر الراء ، وقرأ الباقون بفتح التاء ، وأمال أبو عمرو الراء ، وقرأها ورش بين اللفظين ، وفتحها الباقون .

٧- قال في أول سورة النجم : قرأ الأخوان بإمالة أواخر آياتها ، وقرأ أبو عمرو ما كان منها فيه راء بعدها ياء بالإمالة ، وقرأها ورش كلها بين اللفظين ، وفتحها الباقون .

---

[١٩] – يعني : ابن كثير وأبي عمرو .

٨- قرأ الأخوان (لا تخفى منكم) [الحاقة : ١٨] بالياء ، وإمالة الفاء ، وقرأ الباقون بالفتح .

وهنا نجده نص على الإمالة للأخوين مع أنها داخلةٌ في أصل قواعدهم ومذاهبهم في الإمالة ، ومع ذلك ذكر الإمالة لهم ، ولم يذكر فيها التقليل لأحد ؛ لأن أبا عمرو لا يقللها ؛ لأنها ليست رأس آية ، وليست على وزن (فعلى) مثلثة الفاء ، ولم يذكر التقليل فيها لورش ، مع أنه يقللها ؛ لأنها من ذوات الياء ، ومع ذلك لم يذكر له فيها التقليل ، وهذا يدل دلالة واضحة على أن مذهب ابن بليمة هو الفتح لورش في ذوات الياء ، وليس التقليل ؛ لأنه لو كان مذهبه التقليل لورش لذكر له التقليل ، كما ذكر الإمالة لحمزة والكسائي ، بل إن بيان مذهب ورش في التقليل أوْلَى من بيان مذهب حمزة والكسائي في الإمالة ؛ لأن مذهب حمزة والكسائي منصوص عليه صراحة في باب الإمالة ، أما مذهب ورش في التقليل فهو مذكور بصيغة العطف ، فهي غير واضحة ، ولكنه لم يذكره هنا بالتقليل ؛ لأنه لا يقلل ذوات الياء .

من هذه النصوص السابقة يتبين لنا ما يأتي :

١ – نص الإمام ابن بليمة في الفرش على مذاهب القراء في بعض الكلمات على الفتح والتقليل والإمالة ، وهذه الكلمات التي نص عليها في الفرش على أقسام :

أ- الكلمات التي بيَّن فيها مذاهب القراء في الفتح والتقليل والإمالة ؛ وقد تكون هذه الكلمات من باب الفرش ، ثم ذكر التقليل فيها والإمالة ، أو الإمالة فقط ، وذلك من باب التأكيد والزيادة في البيان والإيضاح ؛ خاصة في الكلمات التي قد يحدث فيها الخطأ ، نحو : (تخفى) .

ب - بعض هذه الكلمات التي ذكرها ابن بليمة في الفرش ، ليس فيها خلاف من جهة الفرش ، وإنما الخلاف فيها من جهة الأصول فقط ، ولكنه ذكرها ليؤكد ويوضح مذاهب القراء فيها من جهة التقليل والإمالة ، أو الإمالة فقط ، نحو : (السوأى) ، ومن هذه الكلمات يُعلم ويُفهم مذاهب القراء في هذا الباب .

جـ - بعض هذه الكلمات يذكرها ليبين مخالفة أحد الرواة أو القراء لأصله في باب الفتح والإمالة حيث أن مذهبه الفتح ، ولكنه خالف أصله في موضع معين فقرأه بالإمالة ، فيذكره ليبين ذلك ، ثم يذكر معه أصحاب التقليل والإمالة المعروفين ؛ حتى لا يُفهم أن هذا الراوي أو القارئ المذكور قد انفرد بالإمالة وحده في هذا الموضع ، وذلك نحو : (مكانًا سوى) لشعبة .

٢- مذهب أبا عمرو في التقليل ، وكذلك مذهب الأخوين في الإمالة واضح من باب الفتح والإمالة ، ويؤخذ لهم مذهبهم في ذلك من باب الفتح والإمالة ، وما ذكره لهم في الفرش من التقليل لأبي عمرو ،أو الإمالة لهم جميعًا ، لا يخالف ما ذكره لهم في باب الفتح الإمالة .

٣- مذهب ورش في الفتح والتقليل ليس واضحًا في باب الفتح والإمالة ، ولا يؤخذ مذهب ورش في ذلك من باب الفتح والإمالة ، ولكن يؤخذ مذهب ورش في الفتح والتقليل من هذه الكلمات التي بيَّن فيها ابن بليمة مذاهب القراء في الفتح والتقليل والإمالة ، وما ذكره لورش في هذه الكلمات هو الذي يبين ويوضح مذهبه الغير واضح في باب الفتح والإمالة .

٤- إذا نظرنا إلى هذه الكلمات التي ذكرها ابن بليمة في الفرش ، وذكر فيها التقليل والإمالة ،

سنجد أنه ذكر التقليل لورش ، وذلك في :

أ – (مكانًا سوى) [طه : ٥٨] ، (سدًى) في [القيامة : ٣٦] .

ب – (تترًا) [المؤمنون : ٤٤] .

جـ – (ماذا تَرى) [الصافات : ١٠٢] .

د – أواخر آي السور الإحدى عشرة .

ولم يذكر له التقليل ، وذلك في :

أ – (لو تسوى بهم الأرض) [النساء :] .

ب – (وناء بجانبه) [الإسراء ، فصلت ، السجدة] .

جـ – (السوأى أن) [الروم : ١٠] .

د – (لا تخفى منكم) [الحاقة : ١٨] .

ويؤخذ من ذلك أن :

١ – لورش التقليل وجهًا واحدًا في ذوات الراء .

٢ – لورش التقليل وجهًا واحدًا في رءوس آي السور الإحدى حشرة ، إلا ما كان في أواخر آيها (ها ألف) ، فليس فيها إلا الفتحَ وجهًا واحدًا .

وهذا هو ما نصَّ عليه ابنُ بليمة صراحة في الفرش ، وبعضه مأخوذ من باب الإمالة ، وهذا هو ما نصَّ عليه الإمام ابنُ الجزري في النشر وغيرِه ، في بيان طرق الفتح والتقليل للأزرق .

٣- لورش الفتح وجهًا واحدًا في ذوات الياء في غير رؤوس الآي .

وهذا هو ما نصَّ عليه الإمام ابن الجزري في النشر وغيره ، وهذا هو ما يُفهم أيضًا من كلام ابن بليمة في التلخيص في فرش الحروف في هذه الكلمات السابقة ، حيث أنه نص فيها على الإمالة ، ولم يذكر فيها التقليل لورش ، مع أن ورشًا يقلل هذه الكلمات على أنها من ذوات الياء ، فلو كان مذهب ورش هو التقليل في ذوات الياء لذكر ابن بليمة له التقليل في هذه الكلمات .

وهل يُعقل أن يكون لورش التقليل في هذه الكلمات من التلخيص ، ثم يذكر ابن بليمة الإمالة فيها لحمزة والكسائي ، أو الكسائي فقط ، أو الدوري عن الكسائي ، ويذكر كذلك التقليل لأبي عمرو – فيما له فيه التقليل – ثم بعد ذلك لا يذكر التقليل فيها لورش مطلقًا ، ولا حتى في كلمة واحدة من هذه الكلمات وتُقاس عليها غيرها ؟ ! .

فلما لم يذكر له التقليل فيها ، علمنا بذلك أن ورشًا – من طريق الأزرق – ليس له في ذوات الياء إلا الفتح وجهًا واحدًا من تلخيص ابن بليمة ؛ لأننا لو قلنا أن لورش التقليل في ذوات الياء مع الفتح في هذه الكلمات التي لم يذكر فيها التقليل لورش ، لكان هذا مذهبًا جديدًا لورش وهو - تقليل ذوات الياء مع الفتح في هذه الكلمات - وهذا مذهب مردود ؛ لأنه لم يُنقل عن ورش .

من خلال ما سبق يتبين لنا بيقين أن ورشًا – من طريق الأزرق – ليس له من تلخيص ابن بليمة إلا الفتحَ وجهًا واحدًا .

وبناءً على ذلك نقول : يَمتنعُ وجه التقليل في ذوات الياء على قصر البدل مطلقًا ، ويجوز الفتح

في ذوات الياء على توسط البدل ، وذلك من تلخيص ابن بليمة .

ويزداد الأمر وضوحًا ، وذلك عندما نرجع إلى الطرق التي وردت منها هذه الأوجه ، بمعنى أننا نرجع إلى طرق قصر البدل ، ونرى هل فيها الفتح أم التقليل ؟ أم فيها الاثنين معًا ؟ . وكذلك طرق التوسط ، وكذلك طرق الإشباع .

أو نرجع إلى طرق فتح اليائي ونرى ما فيها من أوجه البدل ، وكذلك طرق التقليل .

وحينما نرجع إلى طرق البدل للأزرق ، سنجد الآتي :

أولاً : طرق قصر البدل :-

(الشاطبية [٢٠] ، تلخيص ابن بليمة [٢١] ، التذكرة [٢٢] ، قراءة الداني على أبي الحسن [٢٣] ، الإرشاد لأبي الطيب [٢٤]) .

---

[٢٠]- في أحد الأوجه الثلاثة ، والقصر من زيادات الشاطبية على التيسير .

[٢١] – قال ابن بليمة : " فإن بعض شيوخنا يشيرون بمدة يسيرة ، وبعضهم يمنعون ..... والقصر – والله أعلم – أصوب لعلة الفرق بين الاستفهام والخبر "

[٢٢] – قال أبو الحسن طاهر بن غلبون : " وأن نافعاً لم يكن يرى إشباع المد في حروف المد واللين الواقعة بعد الهمزة ، كـ : " ءادم " ، " ءامن " ، وما أشبه هذا كما يذهب إليه بعض منتحلي قراءة ورش ... " .

[٢٣] – قال في " جامع البيان " : وقرأتُ على أبي الحسن في روايته بغير زيادة تمكين لحرف المد فيما تقدم ، وسألتُه عن زيادة التمكين وإشباع المد فأنكره وبعَّد جوازه .

[٢٤] – لم يذكر أبو الطيب في إرشاده شيئا عن مد البدل مطلقاً ، فلا يؤخذ من طريقه إلا بالقصر فقط .

ثانياً : توسط البدل ، وذلك من :-

(الشاطبية ، التيسير [٢٥] ، تلخيص العبارات [٢٦] ، قراءة الداني على أبي الفتح وعلى ابن خاقان [٢٧])

ثالثاً : إشباع البدل ، وذلك من :-

(الشاطبية ، الكافي [٢٨] ، الكامل [٢٩] ، الهداية [٣٠] ، المجتبى [٣١] ، العنوان [٣٢] ، التجريد [٣٣] ، التبصرة [٣٤] ، طريقُ أبي معشر في غير التلخيص [٣٥]) .

---

[٢٥] – قال الداني في التيسير : " .... فإن أهل الأداء من المشايخ المصريين يزيدون في تمكين حرف المد زيادة متوسطة ... " و قال في المفردات قريباً من هذا اللفظ .

[٢٦] – روى ابن بليمة في تلخيصة : القصر والتوسط ، إلا أنه اختار القصر وصوبه ؛ لِعلَّة الفرق بين الخبر والاستفهام .

[٢٧] – قال في جامع البيان : " ... فروى أصحاب أبي يعقوب الأزرق عنه أداءً تمكينهنّ تمكيناً وسطاً بزيادة يسيرة ..... "

[٢٨] – قال بن شريح : " .. فورش وحده يشبع المد ، والباقون يمكنون " اهـ . قوله : والباقون يمكنون : أي يمكنون من غير مد كما يخرج من اللفظ .

[٢٩] – قال الهذلي : " ... ورش مد ذلك كله مدا مشبعا مفرطا فيه " .

[٣٠] – قال ابن الجزري في الفوائد المجمعة في زوائد الكتب الأربعة " : " ... وفي الهداية المد أيضاً وحده "

[٣١] – سكت في النشر عن مذهب صاحب المجتبى ، والظاهر أنه الوصل "

[٣٢] – قال في العنوان : " وكان ورش يشبع المد في حروف المد واللين " اهـ .

[٣٣] – قال ابن الفحام : " .... فمذهبٌ لورش اختيار مده منفرداً " . ولفظ المد هنا عام يشمل التوسط والإشباع ، إلا أن ابن الجزري أخذ منه الإشباع فقط

[٣٤] – قال مكي : فقرأ ورش بتمكين المد فيما روى المصريون عنه ، وقرأ الباقون بمد متوسط كما يخرج من اللفظ ، وكذلك البغداديون عن ورش ، وبالمد قرأتُ له ، هذه العبارة (بتمكين المد) قد يُفهم منها (التوسط والإشباع) ، وبهذاقال بعض العلماء وأخذوا منها التوسط والإشباع ، إلا أنه عند التحقيق سنجد أن هذا الكلام فيه نظر ، والأَولى والصواب في هذه المسألة والله أعلم – أن تُحمل هذه العبارة على الإشباع فقط وألا يؤخذ من التبصرة إلا بالإشباع فقط ، وذلك لعدة أمور :-

الأول : أن للإمام مكي كتاباً إسمه (تمكين المد في آتى وآمن وآدم وشبهه) وقد انتصر في هذا الكتاب لوجه الإشباع في مدالبدل ، ولم يذكر شيئاً عن التوسط قال الإمام ابن الجزري في " النشر " : فلو أراد التمكين الذي هو التوسط لم ينتصر له ، ولكان هو والداني متفقان على التوسط وعلى إنكار المد الطويل .

الثاني : ترجيح الإمام ابن الجزري بأن المراد بلفظ التمكين هنا هو الإشباع فقط وليس التوسط ، وكفى به مرجِّحاً ومحقِّقاً – رحمه الله – فهو أعلم الناس بالطرق وبمنهج ومصطلحات أصحاب الكتب من غيره ، هذا من جهة الدراية ، أما من جهة الرواية فقد صرح أنه لم يقرأ من طريق صاحب التبصرة إلا

تنبيه :-

أخذ بعض العلماء المحررين بالقصر في البدل للأزرق من كتاب التبصرة لمكي ، وذلك من رواية البغداديين عن الأزرق ، وفي ذلك يقول الإمام مكي في التبصرة : " ... وقرأ الباقون بمد متوسط كما يخرج من اللفظ (يعني بالقصر) وكذلك روى البغداديون عن ورش " يعني بمد متوسط كما يخرج من اللفظ ، والمراد به القصر .

ولكن هذا – والله أعلم – فيه نظر ولا يؤخذ به من التبصرة ؛ وذلك لأن رواية البغداديين عن ورش غير مسندة من كتاب التبصرة في النشر ، أي أن الإمام ابن الجزري حينما أسند طريق

بالإشباع فقط ، وهذه نصوصه قال ابن الجزري في (النشر) : " وعبارته في التبصرة تحتمل الوجهين جميعاً ، وبالإشباع قرأتُ من طريقه " .
وقال في (تقريب النشر) : " .... فبالمد قرأنا من طريق العنوان ، التبصرة .... " وقال في " الفوائد المجمعة " : ففي التبصرة المد الطويل ، كذا قرأتُ من طريقه وهو ظاهر عبارته ، وإن كان قد أطلق التمكين فإنه لم يرد التوسط ؛ لأنه لو أراده لقال بالتمكين أو بالمد ولم يقل بتمكين المد ... وذكر أنه قد قرأ بالمد ، قلتُ – ابن الجزري – : ولم نقرأ من طريقه بخلافه ... الخ " .
قلتُ : هذه نصوص الإمام ابن الجزري الذي تنتهي إليه أسانيدُنا ، وليس لنا طرق من غير طرقه ، فنحن لا نقرأ إلا من طريقه ، وهاهو – رحمه الله – يصرح في عبارات واضحة وصريحة أنه قد قرأ بالإشباع من طريق صاحب التبصرة ، بل ويقولها على سبيل الحصر حتى يُفهم عنه أنه ما قرأ إلا بالإشباع من طريق التبصرة ، فيقول : لم أقرأ من طريقه إلا بالإشباع ، بل وبهذا يصرح صاحب التبصرة نفسُه فيقول : وبالمد قرأتُ له ، وإن كانت نصوص صاحب النشر لكافية في أن نلتزم بوجه الإشباع فقط ؛ لأننا نقرأ القراءات من طريقه فلابد علينا أن نلتزم بطرقه التي قرأ بها فالأَولى الاقتصار على الإشباع فقط ؛ لأن الإمام مكي نفسُه صرح بأنه قرأ له بالمد ، وكذلك الإمام ابن الجزري نص على أنه قرأ بالإشباع من طريقه ، بل لم يأخذ له إلا بالإشباع من طريقه ، فلا يسعنا إلا أن نأخذ بما قرأ به ابن الجزري ، وأن نلتزم بطريقه ؛ لأنه لا سند لنا إلا من طريقه ، فكيف نخالفه أو نقرأ بوجه لم يقرأ هو به بل نص على خلافه ؟ ثم ندعي بعد ذلك أننا نقرأ الطيبة من طريق ابن الجزري !!! .
(٣٥) – أسند الإمام ابن الجزري في النشر طريق أبا معشر الطبري من طريق أبي نصر الموصلي عن النحاس عن الأزرق ، ولكنه لم يحدد لنا من أي كتب أبي معشر أخذ هذالطريق ، هل هو من كتاب التلخيص لأبي معشر ؟ وهو من أصول النشر ، إلا أنه ليس مسنَدًا في طرق الأزرق ، أم من كتاب " الجامع " له ، وبالرجوع إلى كتب أبي معشر تبين لنا أن هذا الطريق من كتاب " سوق العروس " لأبي معشر ، وهو ما يُسمى بـ (جامع أبي معشر) ومع أن هذا الكتاب ليس من أصول النشر (أي أن الإمام ابن الجزري لم يذكره في باب الأسانيد ، ولم يأخذ منه طرقاً لأحد من القراء العشرة ، فلا نأخذ من هذا الكتاب إلا ما جاء عن هذا الطريق فقط دون غيره .

الأزرق من كتاب التبصرة أسنده من قراءة مكي على مشايخه المصريين ، ولم يسنده من قراءته على مشايخه البغداديين ، فقد أسنده من قراءة مكي على شيخه أبي عدي ، وأبو عدي هذا مصري ، قال عنه ابن الجزري في النشر :

(عبد العزيز بن عليّ بن محمد بن إسحاق بن الفرج المصري)

وقرأ أبو عدي على ابن سيف ، وهوأيضاً مصري ، واسمه كما في النشر :

(أبو بكر عبد الله بن مالك بن عبدالله بن يوسف بن سيف التُّجيبي المصري)

وقرأ ابن سيف على الأزرق وهو مصري ، واسمه كما في النشر :

(أبو يعقوب يوسف ابن عمرو بن يسار المدني ثم المصري المعروف بالأزرق .

إذاً : رجال السند كلهم من عند مكي إلى الأزرق كلهم مصريون ، وهذا هو السند الذي اختاره ابن الجزري في النشر من كتاب التبصرة .

وبناءً على ذلك نقول : إن المسند عندنا من كتاب التبصرة لمكي هو روايته عن شيوخه المصريين ، أما روايته عن شيوخه البغداديين فليست مسندة عندنا في النشر .

وعلى ذلك : فلا يصح الأخذ بوجه القصر في البدل الذي ذكره مكي في التبصرة من روايته عن البغداديين ؛ لأن روايته عن البغداديين ليست مسندة عندنا في كتاب النشر .

قال الإمام المتولي في " عزو الطرق " :-

والمد عند أزرق في البـــــــدلِ   من الهداية ، وهادٍ ، كامـــلِ

والمجتبى ، العنوان ، تجريد أتى ... كافٍ ، وعند الطبري قد نعتا

ولابن بليمةَ توسيط حصـــــــل ... ولابن خاقان وفارس وصـل

وعنهما الدانـــــــــــي إياه أثر ... ثم بتيســـــير ، وجامع ذكر

وإذا رجعنا إلى طرق الفتح والتقليل في ذات الياء ، سنجد الآتي :

أولًا : طرق الفتح ، وهي : (الشاطبية [٣٦] ، التذكرة [٣٧] ، إرشاد أبي الطيب [٣٨] ، التبصرة [٣٩] ، الكافي [٤٠] ، الهداية [٤١] ، التجريد [٤٢] ، وبه قرأ الداني على أبي الحسن [٤٣] ، تلخيص العبارات [٤٤]) .

ثانيًا : طرق التقليل بين بين ، وهو من : (التيسير [٤٥] ، الشاطبية ، العنوان [٤٦] ، المجتبى [٤٧] ،

---

[٣٦] – قال الإمام الشاطبي :

وذو الراء ورش بين بين وفي أرا ... كهم وذوات الرا له الخلف جملا

[٣٧] – قال أبو الحسن ابن غلبون : " وأما ما كان على وزن (تفعَّل) .... نحو : (وإذا تولى) ، (فلما تجلى) ... الخ ، فأمالها حمزة والكسائي ، وقرأ أبو عمرو وورش ما كان منها رأس آية بين اللفظين ، وما عدا ذلك بالفتح .... الخ " . وقال مثل هذا الكلام في بقية الأوزان التي ذكر الإمالة لحمزة والكسائي عليها . (التذكرة : ١٩٥) .

[٣٨] – قال أبو الطيب : " وأما ما جاء على وزن (فعَّل) ، نحو : (فسواهن) ، (وما ولَّاهم) ، (وصَّاكم) وما كان مثله ، فحمزة والكسائي يميلان هذا الباب كله حيث وقع ، وورش عن نافع وأبو عمرو قرآ ما وقع في آخر الآيات في السورة التي أواخر آياتها ياء بين اللفظين ، وما كان غير ذلك بالفتح ... " وهكذا قال في بقية الأوزان .

[٣٩] – قال مكي : " وقرأ ورش جميع ما قرأه أبو عمرو بالإمالة مما فيه راء بين اللفظين خلا (ولو أراكهم) فإن ورشًا روى عن نافع الفتح فيه ... وبالوجهين قرأت " .

[٤٠] – قال ابن شريح : " ... وجميع ما أماله أبو عمرو من هذا الفصل – ذوات الراء – فورش يقرؤه بين اللفظين ، إلا (أعمى) فإنه فتحها ... " (الكافي : ٤٤) وهذا يدل على أن مذهبه الفتح في ذوات الياء ما لم يكن رائيًا .

[٤١] – نص على ذلك في النشر .

[٤٢] – نص على ذلك في النشر ، وهو كذلك في التجريد .

[٤٣] – قال الداني : " وأقرأني ابن غلبون عن قراءته في رواية أبي يعقوب عن ورش ما كان من ذلك فيه راء اسما كان أو فعلا ، نحو : (الذكرى ، البشرى ...) وما أشبهه ، أو وقع في فاصلة في سورة فواصلها على ياء ... وما أشبهها بين اللفظين ، ما عدا ذلك بإخلاص الفتح " . جامع البيان (١ / ٥٣٨) .

[٤٤] – نص على ذلك ابن الجزري في النشر وفي تقريب النشر وفي الفوائد المجمعة وفي أجوبته على المسائل التبريزية .

[٤٥] – قال الداني : " وقرأ ورش جميع ذلك – ما أماله حمزة والكسائي – بين اللفظين . (التيسير : ٩٨) .

وبه قرأ الداني على ابن خاقان وأبي الفتح [٤٨] ، الكامل [٤٩] ، طريق أبي معشر [٥٠]) .

فلما رجعنا إلى الطرق وقارنَّا بين طرق البدل وبين طرق ذوات الياء ، وجدنا الآتي :

أولًا : الطرق التي روت قصر البدل ، ليس لها في ذوات الياء إلا (الفتحَ) فقط .

ثانيًا : الطرق التي روت توسط البدل ، لها في ذوات الياء (الفتح ، التقليل) .

ثالثًا : الطرق التي روت إشباع البدل ، لها في ذوات الياء (الفتح ، التقليل) .

وكذلك نقول :

الطرق التي روت الفتح في ذوات الياء ؛ لها في البدل : (القصر ، التوسط ، الإشباع) .

الطرق التي روت التقليل في ذوات الياء ؛ لها في البدل : (التوسط ، الإشباع) .

وعلى ذلك نقول :

أولًا : على قصر البدل ؛ يتعين الفتح فقط في ذوات الياء ويمتنع التقليل .

---

[٤٦] قال الأنصاري : " وقرأ نافع جميع ذلك – ما أماله حمزة والكسائي – بين اللفظين . (العنوان : ٣٩) .

[٤٧] – ذكر له في النشر التقليل وجهًا واحدًا .

[٤٨] – قال الداني : " وأقرأني ابن خاقان وأبو الفتح عن قراءتهما عن ورش الباب كله بين اللفظين ، وهو الصحيح عن ورش نصًّا وأداءً ، وبه آخذ " (جامع البيان : ١ / ٥٣٨)

[٤٩] – قال الهذلي : " وكان ورش يلطف الإمالة من طريق الأزرق وداوود في (جاء) ، (شاء) وما جاز فيه الإمالة ... الخ . (الكامل : ١ / ٦٤٩) .

قال شيخنا / عمرو عبدالله – حفظه الله – محقق كتاب الكامل معلقًا على هذا الكلام : " كذا نص عليه المصنف عن ورش من طريق الأزرق وداوود بإمالة جميع ما جاز فيه الإمالة بين بين .... ومنه يعلم أن ما حكاه المتولي في الروض النضير (١ / ٢٣٨) من الخلاف للأزرق في ذوات الياء والأخذ فيها بالوجهين من طريق المصنف – الهذلي – هو خلاف ما عنده ، وأن الصحيح من طريقه التقليل دون الفتح ... الخ " .

[٥٠] – قال أبو معشر بعد أن ذكر أمثلة على الكلمات التي تدخلها الإمالة والتقليل ، قال : " ... كل ذلك – ما سبق ذكره من الكلمات التي تدخلها الإمالة والتقليل – بين اللفظين ... وأهل العراق للأزرق عن ورش " (سوق العروس : ٣٨٦) . يعني أهل العراق عن ورش بين اللفظين كذلك عنه ، والمسند في النشر من طريق أبي معشر ، إنما هو من طريق سلامة ابن نصر الموصلي ، وهو عراقي .

ثانيًا : على توسط البدل ؛ لنا الوجهان في ذوات الياء .

ثالثًا : على إشباع البدل ؛ لنا الوجهان في ذوات الياء ، هذا إذا تقدم البدل على ذات الياء .

أما إذا تقدمت ذواتُ الياء على البدل ، فيكون لنا نفس الأوجه ، ولكن على هذا الترتيب :

أولًا : على الفتح في ذوات الياء ؛ لنا في البدل : (القصر ، التوسط ، الإشباع) .

ثانيًا : على التقليل في ذوات الياء ؛ لنا في البدل : (التوسط ، الإشباع) فقط .

وهذا هو المأخوذ من تلخيص ابن بليمة عند الفحص والتدقيق في كلامه في باب الإمالة في الأصول ، وكذلك في كلامه في الفرش عن بعض الكلمات التي ذكر فيها التقليل والإمالة أو الإمالة فقط .

وهذا هو ما فهمه الإمام ابنُ الجزري من كلام ابن بليمة في تلخيصه ، وهذا هو المأخوذ من كلام الإمام ابن الجزري ، حيث نص على ذلك في النشر ، وفي تقريب النشر ، وفي المسائل التبريزية ، وفي الفوائد المجمعة ، وتبعه على ذلك كلُّ مَن جاء بعده - فيما نعلم - إلى أن جاء الإمام المتولي - رحمه الله - وخالفه في ذلك ، وتبعه على ذلك بعضُ المحررين .

وهذه بعضُ نصوصِ الإمام ابن الجزري في كتبه ، ونصوصُ مَن جاء بعده وتبعه على ذلك :

١- قال الإمام ابن الجزري في النشر :

" وَاخْتُلِفَ أَيْضًا عَنِ الْأَزْرَقِ فِيمَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ ، وَلَمْ يَكُنْ رَأْسَ آيَةٍ عَلَى أَيِ وَزْنٍ كَانَ ، نَحْوُ : (هُدًى) ، (وَنَأَى) ، وَ (أَتَى) ، وَ (رَمى) ، وَ (ابْتَلَى) ، وَ (يَخْشَى) ، وَ (يَرْضَى) ،

وَ (الْهُدَى) ، وَ (هُدَايَ) ، وَ (مَحْيَايَ) ، وَ (الزِّنَا) ، وَ (أَعْمَى) ... وَشِبْهِ ذَلِكَ .

فَرَوَى عَنْهُ إِمَالَةَ ذَلِكَ كُلِّهِ بَيْنَ بَيْنَ : أَبُو الطَّاهِرِ بْنُ خَلَفٍ صَاحِبُ الْعُنْوَانِ ، وَعَبْدُ الْجَبَّارِ الطَّرَسُوسِيِّ صَاحِبُ الْمُجْتَبَى ، وَأَبُو الْفَتْحِ فَارِسُ بْنُ أَحْمَدَ ، وَأَبُو الْقَاسِمِ خَلَفُ بْنُ خَاقَانَ ، وَغَيْرُهُمْ ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الدَّانِيُّ فِي التَّيْسِيرِ وَالْمُفْرَدَاتِ وَغَيْرِهِمَا .

وَرَوَى عَنْهُ ذَلِكَ كُلَّهُ بِالْفَتْحِ : أَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ غَلْبُونَ ، وَأَبُوهُ أَبُو الطَّيِّبِ ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ، وَصَاحِبُ الْكَافِي ، وَصَاحِبُ الْهَادِي ، وَصَاحِبُ الْهِدَايَةِ ، وَصَاحِبُ التَّجْرِيدِ ، وَأَبُو عَلِيِّ بْنُ بَلِّيمَةَ ، وَغَيْرُهُمْ " [٥١] .

٢- قال ابن الجزري في التقريب :

" وَاخْتُلِفَ أَيْضًا عَنِ الْأَزْرَقِ فِيمَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْيَاءِ ، وَلَمْ يَكُنْ رَأْسَ آيَةٍ عَلَى أَيِ وَزْنٍ كَانَ ، نحو : (هدى ، الزنا ، أعمى ، أسفى ، خطايا ، تقاته ، متى ، أنَّى ، نأى ، رؤيا ، ..... الخ)

فروى عنه الإمالة بين بين صاحب العنوان والمجتبى وفارس والخاقاني ، وهو الذي ذكره في التيسير . وَرَوَى عَنْهُ ذَلِكَ كُلَّهُ بِالْفَتْحِ : ابنا غلبون ومكي وابن شريح وابن سفيان والمهدوي وابن الفحام وابن بليمة " [٥٢] .

وقال بعد ذلك : " فَالْحَاصِلُ أَنَّ غَيْرَ ذَوَاتِ الرَّاءِ لِلْأَزْرَقِ عَنْ وَرْشٍ عَلَى أَرْبَعَةِ مَذَاهِبَ :

---

[٥١] – النشر (٢/ ٤٩ ، ٥٠) .

[٥٢] – تقريب النشر (٩٤) .

الثَّالِثُ : إِمَالَةٌ بَيْنَ بَيْنَ فِي رُءُوسِ الْآيِ فَقَطْ سِوَى مَا فِيهِ ضَمِيرُ تَأْنِيثٍ فَالْفَتْحُ ، وَكَذَلِكَ مَا لَمْ يَكُنْ رَأْسَ آيَةٍ ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ غَلْبُونَ وَمَكِّيٍّ وَجُمْهُورِ الْمَغَارِبَةِ [٥٣] .

وابن بليمة من المغاربة ، فهو داخل معهم في هذا العموم .

٣- قال ابن الجزري في بيان مذهب ورش في ذوات الياء من (التبصرة ، تلخيص العبارات ، الهداية ، الكافي) في كتابه (الفوائد المجمعة في زوائد الكتب الأربعة) ، قال :

" وكلُّهم [٥٤] عن ورش في ذوات الياء بالفتح من غير خُلف ، إلا رؤوس الآي تقليل بلا خلاف ، وكلهم فتح عنه من رؤوس الآي ما كان آخره على ها ألف من غير اختلاف ... " [٥٥]

٤- وقال ابن الجزري في أجوبته على المسائل التبريزية في تحرير قوله تعالى : (وعسى أن تكرهوا شيئًا وهو خير لكم ...) [البقرة : ٢١٦) ، قال :

والرابع : الفتح مع التوسط [٥٦] ، وهو في التبصرة والكافي والتذكرة وتلخيص ابن بليمة ، وبه قرأ الداني على أبي الحسن شيخه " [٥٧] .

[٥٣] – النشر (٢ / ٥١) .

[٥٤] – يعني : صاحب الكافي ، وصاحب الهداية ، وصاحب التبصرة ، وصاحب التلخيص .

[٥٥] – الفوائد المجمعة في زوائد الكتب الأربعة (٥٦) .

[٥٦] – والشاهد من كلامه هنا أنه نص على فتح ذات الياء (وعسى) لابن بليمة في تلخيصه .

[٥٧] – أجوبة ابن الجزري على المسائل التبريزية (١٦٠) .

هذه أربع كتب مختلفة للإمام ابن الجزري ، وهي :

أ- النشر في القراءات العشر .

ب - تقريب النشر في القراءا ت العشر .

جـ - الفوائد المجمعة في زوائد الكتب الأربعة .

د - أجوبة الإمام ابن الجزري على المسائل التبريزية .

وفي هذه الكتب الأربعة نص الإمام ابن الجزري على أن مذهب ابن بليمة في ذوات الياء للأزرق ، هو الفتح وجهًا واحدًا .

وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أن الإمام ابن الجزري لم يكن يأخذ لابن بليمة في ذوات الياء للأزرق إلا بالفتح فقط .

ويدل أيضًا هذا العزو على أنه خرج من الإمام ابن الجزري مخرج التأكيد ؛ لأنه تكرر منه ذلك خمس مرات ، منها مرتان في كتاب النشر ، وهذا يدل ويؤكد على أن هذا العزو ليس عزوًا عابرًا ويحتمل الخطأ أو النسيان أو الوهم ؛ لأنه تكرر في عدة كتب بينها فترات متباعدة .

فلو نسي الإمام ابن الجزري أو وهم – وهذا أمر وارد - في هذا العزو في كتابه النشر - مثلًا – لاستدرك ذلك في غيره من الكتب ، أو نبهَهُ على ذلك طلابُه .

ومن النادر جدًّا أن يخطأ العالم في شئ يتكرر منه عدة مرات في كتب مختلفة وعلى فترات متباعدة ، ولا ينتبه أو يُنبهَ إلى هذا الأمر ، خاصة وإن كان هذا العالم هو الإمام ابن الجزري –

رحمه الله - ، وخاصة وقد خرج منه هذا العزو مخرج اليقين والجزم والتأكيد .

ومما يؤكد هذا العزوَ عند الإمام ابن الجزري وأنه كان متأكدًا ومتيقنًا منه ، وأنه ما كان يأخذ للأزرق من التلخيص في ذوات الياء إلا بالفتح ، أنه نظم هذا العزو في بيتين ، فقال :

كآتى لورش افتح بمـدٍّ وقصـــره وقلل مع التوسيط والمدِّ مكملا
لحرزٍ ، وفي التلخيص فافتح ووسطن وقصرٌ مع التقليل لم يكُ للملا [٥٨]

فليس هذا مجرد عزو عابر ، حتى يكرره في عدة كتب ، بل وينظمه في بيتين من الشعر ، فمثل هذا لا يحدث منه إلا وهو على يقين تام بأن تلخيص ابن بليمة ليس فيه إلا الفتح فقط في ذوات الياء للأزرق ، وهذا هو المطابق لكلام ابن بليمة تمامًا في الفرش ، وقد تقدم بيان ذلك .

٥- قال الإمام أبو القاسم النويري :

" أي : اختلف – أيضا – عن الأزرق فى ذوات الياء غير ما تقدم من رءوس الآى على أى وزن كان نحو : (هُدىً) ، و (وَنَأى) و (أَتى) و (رَمى) و (ابْتَلى) و ..... الخ .

فروى عنه إمالة ذلك كله بين بين صاحب « العنوان » و «المجتبى » وفارس ، وابن خاقان وغيرُهم ، وهو الذى فى « التيسير » و « المفردات » وغيرهما .

وروى فتحه طاهر بن غلبون وأبوه أبو الطيب ومكى وصاحب «الكافى » و « الهادى »

---

(٥٨) – البعض قد يشكك في نسبة هذين البيتين لابن الجزري ، ولكن هذان البيتان منقولان عنه من بعض تلامذته الذين أخذوا عنه مباشرة ، ومنهم الإمام عثمان الناشري – رحمه الله – ، ومن ردَّ هذا فعليه الإتيان بما يثبت عدم صحة نسبة هذين البيتين إلى الإمام ابن الجزري .

و « الهداية » و « التجريد » وابن بليمة وغيرهم [٥٩] .

٦- جاء في مفقود النشر [٦٠] :

(رواية ورش ، إذا قرئ له من طريق الأزرق) الأول :

(فتلقى ءادم) ، (وءاتاه الله الملك) ونحو ذلك مما اجتمع فيه المد بعد الهمزة وذوات الياء ، فيه بالتركيب ستة أوجه ، يصح من طريق الشاطبية أربعة ، ومن طريق التيسير واحد ، ومن طريق الطيبة والنشر خمسة ، وهي :

أ- المد مع بين بين : طريق العنوان والمجتبى وأحد الأوجه في الإعلان والشاطبية .

ب - والمد مع الفتح : طريق الهادي والهداية والتبصرة ، وأحد الأوجه في الإعلان والشاطبية .

جـ - والتوسط مع بين بين : طريق التيسير ، وبه قرأ الداني على فارس وابن خاقان ، وأحد الأوجه في الإعلان والشاطبية .

د - التوسط مع الفتح : طريق ابن بليمة والأهوازي ، وأحد الأوجه في الإعلان و يحتمل من الشاطبية .

---

[٥٩] - شرح طيبة النشر (١ / ٥٩١) .

[٦٠] - لا شك أن هذه المسائل المذكورة في هذا الملحق المسمى بـ (مفقود النشر) ليس من كلام الإمام ابن الجزري ؛ لأن في أثناء الكلام يقول : قال شيخنا ، وقد نظم شيخنا ونحو ذلك ، – والمقصود به هو الإمام ابن الجزري – ويظهر أن هذه المسائل لأحد تلامذة الإمام ابن الجزري ، وقيل هو : عثمان الناشري ، وقيل : حسين السمرقندي ، وقيل : طاهر بن عرب الأصبهاني ، وكلهم قد أخذ عن ابن الجزري مباشرة ، وهذا يدل على أن التحريرات على ما في الكتب كان معروفًا ومشهورًا عند تلاميذ الإمام ابن الجزري وفي عصره ، كما يتضح من تخريج الأوجه وتحريرها بناء على ما في الكتب ، ويدل على ذلك أيضًا هذان البيتان المنسوبان إلى الإمام ابن الجزري ، حيث أنه منع التقليل على قصر البدل ؛ لأنه غير موجود في الكتب ، وهذا دليل قاطع على عدم صحة هذا الوجه من كلام الإمام ابن الجزري ، وكلام من أخذوا عنه ، وكفى به دليلا .

هـ - والقصر مع الفتح : طريق طاهر ابن غلبون ، وذكره ابن بليمة أيضًا .

فهذه الأوجه الخمسة صحيحة ، تُخرَّج من نصوصهم .

وبقي الوجه السادس : وهو القصر مع بين بين ، قال شيخنا – رحمه الله – : لا أعلمُهُ نصًّا لأحد عن الأزرق ، وإن كان يحتمله كلام الشاطبي ، ولكني لا آخذ به ، وإن كنت قرأت في ذلك ستة ، فلا أُقرئ إلا بما حققوه .

وقد نظم ذلك شيخنا – رحمه الله – قديمًا في بيتين وأُنسيهما ، ورأيت البيتين لما كنت في تبريز مكتوبين في حاشية كتاب لبعض تلامذته الذي استفاد منه في الروم ، فكتبتهما وذكرتهما للشيخ حين رحلت إليه بشيراز ، وهما هذان البيتان :

كآتى لورش افتح بمدٍّ وقصره وقلل مع التوسيط والمدِّ مكملا

لحرزٍ ، وفي التلخيص فافتح ووسطن وقصرٌ مع التقليل لم يكُ للملا

وهذا دليل قاطع على منع التقليل على قصر البدل من أحد تلاميذ الإمام ابن الجزري الذين قرؤوا عليه وأخذوا منه مباشرة ، وما قال بذلك إلا وقد علم أن ذلك هو مذهب الإمام ابن الجزري ، والدليل على ذلك ، هو هذان البيتان المنسوبان إلى الإمام ابن الجزري .

٧- قال الإمام شمس الدين محمد بن خليل القباقبي :

واختلف أيضًا عن الأزرق فيما كان من ذوات الياء ، ولم يكن رأس آية على أي وزن كان نحو : (الهدى) ، (الزنى) ، (أعمى) ، (يا أسفى) ، (خطايانا) ... الخ ، فروى عنه الإمالة بين

بين صاحب العنوان والمجتبى وفارس والخاقاني ، وهو الذي ذكره في التيسير .

وروى عنه ذلك كله بالفتح : ابنا غلبون ومكي وابن شريح وابن سفيان والمهدوي وابن الفحام وابن بليمة [61] .

٨- قال الإمام محمد بن أحمد بن خليفة القاهري الهروي في شرحه على القصيدة الطاهرة قال :

فروى عنه – الأزرق – إمالة ذلك كله بين بين : أبو الطاهر صاحب العنوان ، والطرسوسي صاحب المجتبى ، وفارس بن أحمد ، وابن خاقان ، وغيرهم .

وروى عنه ذلك كله بالفتح : أبو الحسن ابن غلبون ، وأبو الطيب ، ومكي بن أبي طالب ، وصاحب الكافي ، وصاحب الهادي ، وصاحب الهداية ، وصاحب التجريد ، وابن بليمة ، وغيرهم .... الخ [62] .

٩- قال الإمام القسطلاني :

(لورش من طريق الأزرق في نحو : (فئاتهم) [آل عمران : ١٤٨] ، بالنظر إلى تثليث همزته ، وتقليل ألفه المنقلبة عن الياء وفتحها ، طرق :

وهي قصر الهمزة وفتح الألف : وهي طريقة تذكرة طاهر بن غلبون ، وبها قرأ الداني عليه ، وأحد طريقي تلخيص العبارات ، واختاره الشاطبي ، كما حكاه أبو شامة عن السخاوي عنه .

---

[61] – إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز (١٢٣) .

[62] – بحر الجوامع في شرح القصيدة الطاهرة (١ / ٢٤١ ، ٢٤٢) .

والتوسط في الهمزة والفتح : طريق وجيز الأهوازي ، وأحد طريقي تلخيص العبارات .

والمد المشبع مع الفتح : من كافي ابن شريح ، وهداية المهدوي ، وتجريد ابن الفحام ، وتبصرة مكي .

والمد المشبع مع التقليل : من العنوان .

والتوسط في الهمزة مع التقليل : من التيسير ، وبه قرأ الداني على ابن خاقان وأبي الفتح .

وأما القصر مع التقليل : فلا يسوغ ؛ لأن كل من روى القصر له لم يرو التقليل ، فالأخذ بالقصر مع التقليل من خلط الطرق بعضها ببعض [٦٣] .

١٠- قال الشيخ سلطان مزاحي :

وأما قوله تعالى : (وءاتى المال على حبه) ففيها أربعة أوجه من طريق الشاطبي :

القصر في مد البدل مع الفتح : والتوسط مع الإمالة ، والطويل مع الفتح والإمالة .

وخمسة من طريق الطيبة ؛ لأنها تزيد بالتوسط مع الفتح .

فالقصر مع الفتح : طريق مكي وابن بليمة وابن غلبون .

والتوسط مع الإمالة : طريق الداني .

والتوسط مع الفتح : طريق مكي وابن بليمة ، وهو طريق الطيبة .

والطويل مع الفتح : طريق الهادي والكافي والتجريد .

---

[٦٣] – لطائف الإشارات (٣/ ١٠٨٠ ، ١٠٨١) .

والطويل مع الإمالة : طريق صاحب العنوان ، وقس عليها نظائرها ، كقوله تعالى :

(أولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة) [البقرة : ٨٦] ، (فتلقى ءادم) [البقرة : ٣٧] .

فتأتي بالفتح مع القصر والطويل ، وبالإمالة مع التوسط والطويل .

وقال أيضًا [٦٤] : ... ويشهد لما ذكرناه ما قاله الشيخ أحمد بن عبد الحق السنباطي أنه وجد على نسخة من التقريب مسألة ذكر الشيخ حسين تلميذ ابن الجزري في كتابه منهاج النشر الذي جعله بلسان العجم بمنزلة التقريب في قوله : (فتلقى ءادم) قال : فيه بحسب الضرب ستة أوجه ، وأما الذي صح من طريق النقل من طريق الشاطبية أربعة أوجه :

١- المد والتوسط مع التقليل .

٢- المد والقصر مع الفتح .

ومن طريق الطيبة وجه خامس ، وهو : التوسط مع الفتح ، في إفراد القراءات وجمعها .

وذكر العلامة عثمان الناشري : أنشدني لنفسه العلامة محمد ابن الجزري :

كآتى لورش افتح بمدٍّ وقصره ... وقلل مع التوسيط والمدِّ مكملا

لحرزٍ ، وفي التلخيص فافتح ووسطن ... وقصرٌ مع التقليل لم يكُ للملا

وادَّعى أنهما لو كانا له لذكرهما في نشره ؛ لأنه ذكر فيه نظما له ولغيره ولم يذكرهما .

يُرد أنه لا يلزم من عدم ذكره لهما انتفاء كونهما له ؛ إذ يحتمل أن يكون نظمهما بعد فراغه منه ،

---

[٦٤] – الشيخ سلطان مزاحي .

وأيضا قال في آخر باب إفراد القراءات وجمعها من النشر : وحيث انتهى الحال إلى هنا فلنذكر مثلا يعلم قراءة القراء واختلاف الطرق والروايات ، ثم نجمع مذاهبهم في بعض الآيات رواية رواية وطريقا طريقا ، ولنفرع على طرق هذا الكتاب .

رواية ورش : إذا قرئ له من طريق الأزرق ،وموجود في نسختنا بعد هذا بياضا من هنا إلى الفرش ، فلعله في بعض النسخ ذكرها فيه إذ هذا محلها ؛ لأنه بصدد بيان الطرق والروايات وجمع الآيات ، وقد نقل الثقات أنها له ، فلا يدفع بمجرد الاحتمال ، والمُثبِت مُقَدم على النافِي ، وأيضًا معناهما منقول عن كتاب (منهاج النشر) فليسأل عنه ولينظر فيه .

ثم قال الشيخ سلطان – رحمه الله – :

فإن قلتَ : ذكر الجعبري ومن تبعه ستة أوجه في جمعه لبعض الآيات .

قلتُ : الجعبري ليس بصدد بيان تحرير الطرق ، والعمدة في تحريرها على ابن الجزري في نشره .

ألا ترى إلى الجعبري كيف ذكر في (سوءات) تسعة أوجه ، وذكر ابن الجزري فيها أربعة أوجه

فإن قلتَ : ذكر في النشر أن صاحب الإعلان وهو الصفراوي أثبت الثلاثة في البدل ، والفتح والإمالة في الياء ، وكذا الشاطبي ، فالأوجه ستة .

قلتُ : عبارته [٦٥] في باب الإمالة : وأطلق له الوجهين في ذلك الداني في جامعه وغيره ، وأبو القاسم الشاطبي والصفراوي ، ومن تبعهم .

---

[٦٥] – يعني عبارة ابن الجزري في النشر .

قوله : وأطلق الوجهين ، لم يبين هل هما لأصحاب المد أو التوسط أو القصر ؛ إذ لو كانا ثابتين على كل واحد من الثلاثة لم يبق لقوله (وأطلق) فائدة .

وقال في قوله تعالى : (وعصى ءادم ربه فغوى) :

فتأتي بالفتح في (وعصى) مع التوسط والطويل في (آدم) مع الإمالة في (فغوى) [٦٦] .

وإن كنت تقرأ من طريق الطيبة ، فتأتي بالفتح في (وعصى) على الثلاثة في (آدم) مع الإمالة في (فغوى) ، والإمالة في (وعصى) مع التوسط والطويل في (آدم) مع الإمالة في (فغوى) .

فالفتح في (وعصى) والقصر في (لآدم) على الإمالة في (فغوى) لابن غلبون وابن بليمة وغيرهم .

والإمالة في (وعصى) على التوسط في (آدم) وعلى الإمالة في (فغوى) للداني وغيره .

والفتح في (وعصى) على التوسط في (آدم) وعلى الإمالة في (فغوى) طريق مكي وابن بليمة ، وهما من رجال الطيبة .

والفتح في (وعصى) على الطويل في (آدم) وعلى الإمالة في (فغوى) لصاحب الهادي والكافي والإمالة في (وعصى) على المد في (آدم) والإمالة في (فغوى) من طريق الداني من قراءته على أبي الفتح [٦٧] .

---

[٦٦] – لأنها رأس آية ، ولابن بليمة فيها التقليل وجهًا واحدًا .

[٦٧] – رسالة الشيخ سلطان مزاحي في أجوبة المسائل العشرين (٢٥) ، (٢٧ – ٢٨) ، (٣٧) .

ولم يذكر التقليل على قصر البدل مطلقًا .

١١- قال البنا الدمياطي :

" واختلف – أيضا - عن ورش من طريق الأزرق في غير الفواصل من اليائي ، وهو كل ألف انقلبت عن الياء أو ردت إليها ، أو رسمت بها ، مما أماله حمزة والكسائي ، أو انفرد به الكسائي أو أحد راوييه على أي وزن كان ، نحو : " (هدى) ، و (الزنا) بالزاي ، و (نأى) ، و (أتي) ، و (رمى) ، و (هداي) ، و (محياي) ، و (أسفى) ، و (أعمى) ، و (خطايا) ، و (تقاته) ، و (متى) ، و ... الخ " . فروي عنه التقليل في ذلك كله صاحب العنوان والمجتبي وفارس وابن خاقان والداني في التيسير ، وغيرهم .

وروى عنه الفتح طاهر بن غلبون وأبوه أبو الطيب ومكي وابن بليمة وصاحب الكافي والهادي والهداية والتجريد وغيرهم .... الخ .

ثم قال بعد ذلك (تنبيه) :

للأزرق في نحو : " فآتاهم " كقوله تعالى : {وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى} خمس طرق بالنظر إلى تثليث مد البدل وتقليل الألف المنقلبة عن الياء وفتحها .

الأولى : قصر البدل والفتح في الألف طريق وجيز الأهوازي ، وأحد طريقي تلخيص العبارات واختاره الشاطبي .

الثانية : التوسط في الهمزة والفتح في الألف طريق وجيز الأهوازي وأحد طريقي تلخيص

العبارات .

الثالثة : المد المشبع مع الفتح من كافي ابن شريح وهداية المهدوي وتجريد ابن الفحام وتبصرة مكي .

الرابعة : المد المشبع مع التقليل من العنوان .

الخامسة : التوسط مع التقليل من التيسير وبه قرأ الداني على ابن خاقان وأبي الفتح .

وبالطرق الخمس قرأنا من طرق الطيبة التي هي طرق الكتاب .

ومنع شيخنا العلامة المتقن سلطان – رحمه الله – الطريق الثانية من طريق الحرز وهي التوسط مع الفتح ، معللا لذلك بأن من رواه ليس من طرق الشاطبية ، وأيد ذلك بما نقل عن العلامة عثمان الناشري قال لنفسه شيخنا العلامة محمد بن الجزري :

كآتى لورش افتح بمـدٍّ وقصـــره وقلل مع التوسيط والمدِّ مكملا

لحرزٍ ، وفي التلخيص فافتح ووسطن وقصرٌ مع التقليل لم يكُ للملا

وقوله : وقصر مع التقليل إلخ تصريح بامتناع الطريق السادس ، وهي قصر البدل مع التقليل فلا يصح من كلا الطريقين ؛ لأن كل من روى القصر في البدل لم يرو التقليل .

وقس على ذلك نظائره كقوله تعالى: { اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ } ، " فتلقى آدم " فتأتي بالفتح مع كل من ثلاثة مد البدل ، فهذه ثلاثة ، وبالتقليل مع التوسط ، والطويل ، تكملة للخمس طرق .

ويخرج من طريق الحرز على ما حرره شيخنا المذكور التوسط على الفتح [٦٨] .

١٢- قال العلامة سليمان المنصوري :

قوله تعالى : (فتلقى ءادم من ربه كلمات) [البقرة : ٣٧] ، للأزرق خمسة أوجه :

الفتح مع الثلاثة : القصر من التذكرة وتلخيص ابن بليمة والشاطبية ، واختيار مكي فيما حكاه عنه الفاسي ، وبه قرأ الداني على ابن غلبون ، فهو لأبيه أبي الطيب ابن غلبون ، كما ذكره شيخنا سلطان .

والتوسط : من تلخيص ابن بليمة وجامع البيان والوجيز ، ولمكي فيما حكاه عنه أبو شامة .

والمد : من الهادي والهداية والتجريد والمنتهى والكامل ومنظومة الحصري .

وبين بين مع وجهين : التوسط من التيسير وجامع البيان ، وبه قرأ الداني على فارس وابن خاقان .

والمد : من المجتبى والعنوان وكامل الهذلي [٦٩] .

١٣- قال العلامة يوسف أفندي زادة :

قوله تعالى : (فتلقى ءادم من ربه كلمات) [البقرة : ٣٧] ، فيه للأزرق ستة أوجه :

يصح من طريق الشاطبية أربعة ، ومن طريق التيسير واحد ، ومن طريق الطيبة والنشر خمسة :

---

[٦٨] – إتحاف فضلاء البشر (١٠٩ – ١١٠) .

[٦٩] – تحرير الطرق والروايات (٤٦ – ٤٧) .

الأول : الفتح مع المد : وهو طريق الهادي والهداية والتبصرة ، وأحد الأوجه في الشاطبية والإعلان .

الثاني : الفتح مع القصر : من التذكرة ، وتلخيص ابن بليمة ، وأحد الأوجه في الشاطبية والإعلان ، وهو اختيار مكي فيما حكاه عنه الفاسي ، وبه قرأ الداني على ابن غلبون .

الثالث : التقليل مع المد : وهو لصاحب العنوان والمجتبى ، وأحد الأوجه في الإعلان والشاطبية .

الرابع : التقليل مع التوسط : وهو من طريق التيسير ، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس وابن خاقان ، وأحد الأوجه في الإعلان والشاطبية .

وهذه الوجوه الأربعة هي التي أخذنا بها لقوتها وكثرة آخذيها .

وأما الوجه الخامس وهو : الفتح مع التوسط : فلم نأخذ به ، وإن جاء من طريق التلخيص لابن بليمة لقلَّة آخذيه ، بل لانفراد ابن بليمة به ، وقد عرفتَ أن مسلكنا في هذا الفن هو الأخذ بالعزيمة لا بالرخصة .

وقد رُوي في ذلك عن الشيخ ابن الجزري بيتان ، هما هذان :

كآتى لورش افتح بمدٍّ وقصره ... وقلل مع التوسيط والمدِّ مكملا

لحرزٍ ، وفي التلخيص فافتح ووسطن ... وقصرٌ مع التقليل لم يكُ للملا

وينقدح منه وجه سادس ، كما أشرنا في عنوان المسألة ، لكنه لا يصح لا من طريق الشاطبية ولا

من طريق الطيبة ، كما أشار إليه الشيخ في آخر هذين البيتين ، والله أعلم [٧٠] .

١٤ – وقال يوسف زادة أيضًا في الأجوبة على عدة مسائل تتعلق بوجوه القرءان :

أما قوله تعالى : (فتلقى ءادم من ربه كلمات) [البقرة: ٣٧] وأمثاله ، فقد أخذنا فيه لورش من طريق الأزرق بأربعة أوجه :

الأول : الفتح مع التطويل : وهو طريق الهادي والهداية ، وأحد الأوجه في الإعلان والشاطبية ، وهو طريق التبصرة أيضا على ما حكاه ابن الجزري في النشر .

الثاني : الفتح مع القصر : وهو طريق التذكرة ، وتلخيص ابن بليمة ، وأحد الأوجه في الشاطبية والإعلان ، وهو اختيار مكي فيما حكاه عنه الفاسي ، وبه قرأ الداني على ابن غلبون .

الثالث : التقليل مع التطويل : وهو لصاحب العنوان والمجتبى ، وأحد الأوجه في الإعلان والشاطبية .

الرابع : التقليل مع التوسط : وهو طريق التيسير ، وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس وابن خاقان ، وأحد الأوجه في الإعلان والشاطبية .

وهذه الوجوه الأربعة هي التي أخذنا بها لقوتها وكثرة آخذيها .

وهنا وجه خامس وهو : الفتح مع التوسيط : ولم نأخذ به ، وإن كان محتملا من الشاطبية ، واردًا من طريق التلخيص لابن بليمة لقلّة آخذيه ، بل لانفراد ابن بليمة به كما قيل ، لكن

---

[٧٠] – الائتلاف في وجوه الاختلاف ، مخطوط : (١١ – ١٢) .

الظاهر من عبارة التبصرة أن يكون منه أيضًا على ما مر ، ولكن لم نأخذ به عنه ؛ لأن كثيرًا من المؤلفين فهموا من عبارته التطويل والقصر ..... الخ .

وأنَّ مسلكنا في هذا الفن هو الأخذ بالعزيمة لا بالرخصة .

وقد رُوي في ذلك عن الشيخ ابن الجزري على ما ذُكر في بعض الرسائل بيتان ، هما هذان :

كآتى لورش افتح بمدٍّ وقصــره　　　وقلل مع التوسيط والمدِّ مكملا

لحرزٍ ، وفي التلخيص فافتح ووسطن　　　وقصرٌ مع التقليل لم يكُ للملا

وينقدح من ذلك وجه سادس ، وهو :

التقليل مع القصر : وهذا الوجه وإن كان محتملا من الشاطبية أيضًا ، لكن نقل عن ابن الجزري أنه قال : (لا أعلمه ولا آخذ به ؛ فإني لا أقرأ إلا بما أتحقق) .

هذا ، والحاصل أنَّا لم نأخذ في هذه الآية وأمثالها إلا بالأوجه الأربعة من طريق الشاطبية ، والله أعلم [٧١] .

١٥- قال العلامة الأزميري :

قوله تعالى : (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل) [البقرة : ٨٣] إلى آخر الآية .

فيه للأزرق بحسب التركيب تسعة أوجه ، ومعلوم أن القصر في البدل لا يتأتى مع الإمالة . [٧٢]

---

[٧١] – أجوبة يوسف أفندي زادة على عدة مسائل تتعلق بوجوه القراءان (٣٤٩ – ٣٥٠) .

[٧٢] – عمدة العرفان (١٩) .

١٦- قال الإزميري في البدائع :

قوله تعالى : (وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل) [البقرة: ٨٣] إلى آخر الآية .

فيه للأزرق بحسب التركيب تسعة أوجه ، ومعلوم أن القصر في (وآتوا) لا يأتي مع التقليل

و يمتنع منها وجه واحد ، وهو : التوسط في (إسرائيل) ، و (وآتوا) مع التقليل ، ويبقى

ثمانية أوجه :

الأول : قصر (إسرائيل) وفتح (القربى) و (اليتامى) وقصر (وآتوا) من الشاطبية والتذكرة

والتلخيص ومن إرشاد أبي الطيب على قول .

الثاني : كذلك لكن مع توسط (وآتوا) يحتمل من تلخيص ابن بليمة وإرشاد أبي الطيب .

الثالث : كذلك لكن مع مد (وآتوا) يظهر من الشاطبية .

الثالث والرابع : كذلك لكن مع التقليل وتوسط (وآتوا) من التيسير والشاطبية وبه قرأ الداني

على أبي الفتح والخاقاني .

الخامس : ومع مد (وآتوا) من الشاطبية وبه قرأ الداني على أبي الفتح على قول .

السادس : التوسط في (إسرائيل) و (وآتوا) مع الفتح من التلخيص ومن إرشاد أبي الطيب

على قول .

١٧- وقال الأزميري في موضع آخر :

قوله تعالى : (ليس البر أن تولوا .. إلى قوله تعالى : وفي الرقاب) فيه للأزرق أحد عشر وجها :

ثمانية على ترقيق الراء :

الأول إلى الرابع : القصر في البدل كله مع الفتح في (القربى) و (اليتامى) من الشاطبية وتلخيص ابن بليمة وإرشاد أبي الطيب على قول .

الثاني : ومع توسط (النبئين) ، (وآتى) والفتح من تلخيص ابن بليمة .

الثالث : ومع الطول فيهما و الفتح من الكامل والهداية والكافي والتبصرة .

الرابع : ومع التقليل من الكامل .

والخامس : توسط البدل كله مع الفتح من تلخيص ابن بليمة و يحتمل من إرشاد أبي الطيب ...... الخ [٧٣] .

١٨- وقال في موضع آخر :

قوله تعالى : (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم) :

فيه للأزرق ثمانية أوجه :

الأول : القصر في البدل مع الفتح في ذات الياء و الترقيق في (خيرا لهم) من الشاطبية و تلخيص ابن بليمة و التذكرة وبه قرأ الداني على ابن غلبون .

---

[٧٣] - بدائع البرهان (٥٣) .

الثاني : ومع التفخيم من إرشاد أبي الطيب .

الثالث : التوسط مع الفتح و الترقيق من تلخيص ابن بليمة ، ...... الخ [٧٤] .

١٩ - وقال في موضع آخر :

(وآتيتم إحداهن قنطارا ..... إلى قوله تعالى : (شيئا) ، فيه للأزرق سبعة أوجه :

الأول : قصر البدل مع فتح (إحداهن) وتوسط (شيئا) من الشاطبية و التذكرة و تلخيص ابن بليمة .

الثاني : توسط البدل و شيئا مع الفتح من تلخيص ابن بليمة .

الثالث : ومع التقليل من التيسير والشاطبية ، .... الخ [٧٥] .

٢٠ – قال الشيخ إبراهيم العبيدي :

قوله تعالى : (فتلقى ءادم من ربه كلمات) [البقرة : ٣٧] ، للأزرق خمسة أوجه :

الأول : الفتح مع الثلاثة في (ءادم) .

الرابع : التقليل مع التوسط والطول في (ءادم) .

قال يوسف أفندي زادة : وأما الوجه الخامس وهو :

الفتح مع التوسط : فلم نأخذ به ، وإن جاء من التلخيص لابن بليمة لعلَّه أخذ به ، بل انفرد به

---

[٧٤] – بدائع البرهان (١٠٦) .

[٧٥] – بدائع البرهان (١١٥) .

ابن بليمة ، قال : ومذهبنا الأخذ بالعزيمة لا بالرخصة .

وقد رُوي عن ابن الجزري هذين البيتين :

كآتى لورش افتح بمدٍّ وقصــره وقلل مع التوسيط والمدِّ مكملا

لحرزٍ ، وفي التلخيص فافتح ووسطن وقصرٌ مع التقليل لم يكُ للملا

والذي قرأتُ به من طريق الشاطبية أنها أربعة أوجه ، ومن الطيبة خمسة فقط .

ومعلوم أن التوسط يمتنع على الفتح من طريق الشاطبية ، وجاز من الطيبة [٧٦] .

٢١ – قال العلامة الطباخ – رحمه الله – وهو يتكلم عن الأوجه الممتنعة على قصر البدل ، فذكر منها التقليل ، فقال :

.... وعند قصرِ بدلٍ قد أسقطا

....، أو لذي اليا قلَّلَا [٧٧]

٢٢ – قال العلامة أحمد الأبياري – رحمه الله – في شرحه على نظم الطباخ السابق ، فقال :

وقوله : (وعند قصرِ بدلٍ) هذا شروع فيما يمتنع عند قصر البدل ، وهو خمس صور :

ثم انتقل إلى الصورة الثالثة بقوله : (أو لذي اليا قللا) ، أي وأسقط القصر لأجل التقليل في ذي الياء .

---

[٧٦] – التحارير المنتخبة على متن الطيبة (١٢٥ – ١٢٦) .

[٧٧] – هبة المنان في تحرير أوجه القرءان .

ففي اجتماع البدل معها أربعة أوجه ، سواء تقدم عليها :

كما في قوله تعالى : (وإذ قلنا للملائكة اسجدوا) [البقرة : ٣٤] إلى (أبى) :

فعلى القصر : الفتح فقط .

وعلى التوسط : التقليل فقط ، إن كان من الشاطبية ، وزاد الفتح إن كان من الطيبة .

والمد على الفتح والتقليل .

أو تأخر كما في قوله : (فتلقى ءادم) [البقرة : ٣٧] .

فعلى الفتح : ثلاثة البدل إن كان من الطيبة ، ووجهان فقط : القصر والمد إن كان من الشاطبية .

وعلى التقليل : التوسط والمد من الكتابين .

٢٣ – قال العلامة الخليجي – رحمه الله – :

وعند قصر بدلٍ الازرق ما قلَّلَ ذا اليا ....

ثم قال شارحًا لنظمه :

أي : أن الأزرق عن ورش نفى تقليل ذي الياء عند قصر البدل الشامل للمحقق والمغير .

فمع الفتح : التثليث ، ومع التقليل التوسط والمد لا غير [٧٨] .

هذه بعض النصوص والنقولات التي وقفت عليها لمن يأخذون بالفتح في ذوات الياء لورش

من طريق الأزرق من تلخيص ابن بليمة ، وعلى رأسهم محقق هذا الفن الإمام العلامة المحقق

---

[٧٨] – شرح مقرب التحرير (١٣١) .

ابن الجزري – رحمه الله – وتبعه على ذلك كثيرٌ من المحررين والمحققين من معاصريه (كالإمام القباقبي) ، ومن تلامذته الذين أخذوا عنه وقرؤوا عليه مباشرة (كالنويري) وكذلك (صاحب المسائل المعروفة بمفقود النشر) وكذلك صاحب (منهاج النشر) وهو الشيخ حسين السمرقندي ، وتبعهم على ذلك المحررون إلى الأزميري وغيره .

الخلاصة :

يَمتنِعُ التقليل في ذوات الياء على قصر البدل ، ويمتنِعُ القصر على التقليل أيضًا .

فالتقليل والقصر لا يجتمعان ، إذا قرأتَ بالقصر امتنع التقليل ، وإذا قرأت بالتقليل امتنع القصر ؛ أي : سواء تقدم البدل على ذات الياء ، أو تقدمت ذات الياء على البدل .

فإذا قصرتَ البدل فلا تقلل ذات الياء ، وإذا قللتَ ذات الياء فلا تقصر البدل .

وهذه بعض الأمثلة من القراءن على هذا التحرير معزوة إلى طرقها :

ففي قوله تعالى : (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِى ٱلۡقَتۡلَىۖ ...... ﴿١٧٨﴾) .

ءَامَنُواْ	ٱلۡقَتۡلَىۖ	الطرق
قصر	فتح	الشاطبية ، تلخيص ابن بليمة ، التذكرة ، إرشاد أبي الطيب ، قراءة الداني على أبي الحسن .
توسط	فتح	تلخيص ابن بليمة
توسط	تقليل	التيسير ، الشاطبية ، قراءة الداني على أبي الفتح وابن خاقان

إشباع	فتح	الشاطبية ، التبصرة ، الكافي ، الهداية ، التجريد
إشباع	تقليل	الشاطبية ، العنوان ، المجتبى

أما إذا تقدمت ذوات الياء على البدل ، فيكون لنا نفس الأوجه ، ولكن بترتيب آخر ، وذلك نحو قوله تعالى :

(فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٣٧﴾) [سورة البقرة] .

فَتَلَقَّىٰٓ	ءَادَمُ	الطرق
فتح	قصر	الشاطبية ، التذكرة ، إرشاد أبي الطيب ، قراءة الداني على أبي الحسن ، تلخيص العبارات
فتح	توسط	تلخيص العبارات
فتح	إشباع	الشاطبية ، التبصرة ، الهداية ، الكافي ، التجريد
تقليل	توسط	التيسير ، الشاطبية ، قراءة الداني على أبي الفتح وابن خاقان
تقليل	إشباع	الشاطبية ، العنوان ، المجتبى ، الكامل ، طريق أبي معشر

من خلال ما سبق ، نستطيع أن نقول :

لا يصح لنا أن نقرأ بوجه التقليل في ذوات الياء مع القصر في البدل ، ثم ننسب هذا إلى ابن

الجزري أو إلى الطيبة ، ونقول : هذا من طريق الطيبة ؛ وذلك لعدة أسباب ، وهي :

١- أن هذا الوجه لم يُنقل إلينا أداءً ورواية عن الإمام ابن الجزري ، بل هو وجه مأخوذ من الكتب فقط ، والقراءة لا تُؤخذ من الكتب دون رواية أو نقل صحيح .

٢- أنه عند التأمل والتدبر في كلام الإمام ابن بليمة في تلخيصه – وهو الكتاب الذي يُؤخذ منه هذا الوجه – نجد أن كلامه في الفرش يبين ويؤكد لنا أن التلخيص فيه الفتح كما فهم ذلك منه الإمام ابن الجزري ، وليس التقليل كما فهم ذلك منه الإمام المتولي ، وحينئذ نقول : نسبة وجه التقليل على قصر البدل لتلخيص ابن بليمة لا تصح ، وقد سبق بيان ذلك مفصلًا .

٣- أن الإمام ابن الجزري – والذي نقرأ القراءاتِ العشر من طريقه وليس لنا [٧٩] سند فيها إلا من خلاله ، وهو صاحب الطيبة التي نقرأ القراءاتِ العشر بمضمنها – قد منع هذا الوجهَ منعًا واضحًا وصريحًا – ضمنًا ونصًّا – وذلك في عدة كتب من كتبه .

فمَنعُه لذلك ضمنًا ، حينما نصَّ على فتح ذات الياء للأزرق من تلخيص ابن بليمة ، وقد نصَّ على ذلك في النشر ، وفي تقريب النشر ، وفي الفوائد المجمعة ، وفي أجوبته على المسائل التبريزية ، فنصُّه على الفتح فقط من تلخيص ابن بليمة ، دليل على منعه التقليل منه ، ومنعه التقليل منه دليل على منعه للتقليل على قصر البدل منه ، ومنعه التقليل على القصر من التلخيص ، دليل على المنع منه مطلقًا ؛ لأن التقليل على القصر لا يأتي إلا من تلخيص ابن بليمة ، باتفاق كل من

---

[٧٩] – أقصد بذلك المشارقة ، أما المغاربة فعندهم أسانيد لا تمر بالإمام ابن الجزري .

يأخذون به ، فإذا منعناه من التلخيص ، فقد منعناه مطلقًا .

ومنْعُهُ التقليل على القصر نصًّا ، قد نُقل عنه بواسطة تلاميذه الذين قرؤوا عليه وأخذوا عنه مباشرة ، فهذا أمر ثابت عنه ، فلا يُرد لمجرد الظن أو الشك والاحتمال ، فالأصل أن ذلك ثابت ومنقول عنه ، ولم يُنقل ذلك عن أحد غيره – فيما أعلم – ومَن قال غيرَ ذلك فعليه بالحجة والبرهان على ما يقول .

وهذا المنع المنصوص عليه صراحة عن الإمام ابن الجزري هو في هذين البيتين :

كآتى لورش افتح بمـدٍّ وقصـــره   وقلل مع التوسيط والمدِّ مكملا

لحرزٍ ، وفي التلخيص فافتح ووسطن   وقصرٌ مع التقليل لم يكُ للملا [٨٠]

والذي يؤكد هذا النقل عن الإمام ابن الجزري هو : عزوه لوجه الفتح في ذوات الياء لتلخيص ابن بليمة في عدة مواضع من كتبه .

٤- منع الإمام ابن الجزري لوجه التقليل على قصر البدل ، يلزمنا ويحتم علينا أن لا نأخذ بهذا الوجه أو نقرأ به من طريق الطيبة ؛ لأنه هو نفسُه لم يأخذ به ولم يُقرئ به ؛ لأنه لا يأخذ بما يمنعه وينص على منعه ، فكيف نأخذ به نحن وننسبه إليه ؟ !

٥- مَنعُ الإمام ابن الجزري لوجه التقليل على القصر ، كمنعه لوجه السكت لحفص على قصر المنفصل في النشر ، فهل يقرأ أحدٌ بالسكت على القصر لحفص مع أنه أطلقه في الطيبة ؟

---

[٨٠] – وأعتذر عن تكرار هذين البيتين كثيرًا ، وذلك لأهميتها وقوة حجتهما في هذه المسألة .

والجواب : لا يقرأ به أحد وإن كان أطلقه في الطيبة ، لكنه منعه في النشر .

فكما أنه لا يُقرأ به من طريق الطيبة ؛ لأنه منعه في ا لنشر ، فكذلك لا يُقرأ بالتقليل على القصر ؛ لأنه منعه في النشر كذلك .

ولا يعترضُ علينا معترض ويقول : بأن منع السكت على القصر لحفص جاء صريحًا في النشر ، بينما منع التقليل على القصر لم ينص عليه ابن الجزري في النشر .

وأقول : نص ابن الجزري على الفتح في ذوات الياء من التلخيص في عدة مواضع في عدة كتب ، وهذا وحده كافٍ جدًا في منع التقليل على القصر ؛ لأنه لا يأت هذا الوجه إذا قلنا بالفتح من تلخيص ابن بليمة .

يُزاد على ذلك ما نُقل عنه من المنع الصريح المنصوص عليه ، والذي نقله عنه واستدل به على منع التقليل على القصر كلُّ مَن جاء بعده ، وذلك في هذين البيتين السابق ذكرهما .

٦- منع الإمام ابن الجزري وجه التقليل على قصر البدل ، وتبعه على ذلك كلُّ مَن جاء بعده من أقرانه ومن تلامذته وتلامذة تلامذته إلى الإمام الأزميري ، سواء كان المنع ضمنًا – وذلك من خلال إثبات الفتح في ذوات الياء فقط من تلخيص ابن بليمة – أو كان المنع نصًّا .

وهذا بيان بالمانعين لهذا الوجه سردًا على حسب ترتيبهم الزمني ، مع بيان نوعية المنع في ذلك :

١- الإمام شمس الدين محمد بن الجزري [٧٥١ – ٨٣٣] ، (ضمنًا ونصًّا) .

٢- الإمام شمس الدين القباقبي [٧٧٧- ٨٤٩] ، (ضمنًا) .

٣- الإمام أبو القاسم النويري [٨٠١ – ٨٥٧] ، (ضمنًا) .

٤- صاحب مفقود النشر : (ضمنًا نصًّا) .

٥- محمد بن أحمد بن خليفة – شارح القصيدة الطاهرة – [٩٠٥ هـ] ، (ضمنًا) .

٦- الإمام أبو بكرٍ القسطلاني : [٨٥١ – ٩٢٣ هـ] ، (نصًّا وضمنًا) .

٧- الشيخ العلامة سلطان مزاحي : [٩٨٥ – ١٠٧٥ هـ] ، (نصًّا وضمنًا) .

٨- الإمام البنا الدمياطي : [ت : ١١١٧ هـ] ، (نصًّا وضمنًا) .

١٢ - العلامة علي بن سليمان المنصوري : [ت : ١١٣٤ هـ] ، (نصًّا وضمنًا) .

١٣- العلامة يوسف أفندي زادة : [١٠٨٥ – ١١٦٧ هـ] ، (نصًّا وضمنًا) .

١٤ - العلامة الأزميري : [ت : ١١٥٥ هـ] ، (نصًّا وضمنًا) .

١٥ – العلامة محمد بن خليل الطباخ : [توفي بعد : ١٢٠٥ هـ] ، (نصًّا) .

١٦ - الشيخ إبراهيم العبيدي : [توفي بعد : ١٢٣٧ هـ] ، (نصًّا وضمنًا) .

١٧ - العلامة محمد بن عبد الرحمن الخليجي : [١٢٩٢ هـ - ١٩٧٠ م] ، (نصًّا) .

٧ - من خلال هذا السرد التاريخي يتبين لنا أن وجه التقليل على قصر البدل لم يُقرأ به ولم يؤخذ به – فيما أعلم – ، بل كان ممنوعًا من القراءة به منذ زمن الإمام ابن الجزري – رحمه الله – إلى زمن الإمام المتولي – رحمه الله – ، يعني منذ القرن الثامن الهجري إلى القرن الثالث عشر الهجري ، طيلة هذه القرون الماضية لم يُقرأ بوجه التقليل على قصر البدل ، بل كان ممنوعًا من

القراءة بهذا الوجه ، كما نص على ذلك الإمام ابن الجزري ومَن جاء بعده من المحررين – كما تقدم ذلك مفصَّلا – إلى ان جاء الإمام المتولي وأجاز هذا الوجه الذي مُنع طيلة هذه القرون الماضية .

أما الفترة من زمن الإمام المتولي إلى زماننا هذا فهي التي حدث فيها هذا التغيير ، والتي أُجيز فيها القراءة بهذا الوجه الذي هو في الأصل ممنوعًا من القراءة به كما مر معنا .

ولكن هذا المنع ما زال موجودًا حتى الآن عند بعض المحررين الذين جاءوا بعد الإمام المتولي ؛ أي أن كل الذين جاءوا بعد المتولي لم يوافقوه على هذا الوجه ، بل منهم من وافقه على هذا الوجه – وهو الأكثريه – ومنهم من ظل متمسكًا بهذا على الأصل ، كما فعل (الأبياري) وكذلك (الخليجي) وغيرهما .

٨ – أن أول من قال بوجه التقليل على قصر البدل هو الإمام المتولي – رحمه الله – ولم يقرأ به الإمام المتولي على شيوخه ؛ لأن هذا الوجه لم يكن يُقرأ به قبل الإمام المتولي .

٩ – أساس المدرستين اللتين اللتين تقوم عليهما أو تُنسب إليهما التحريرات المعتدة اليوم ، وهما الشيخان (المنصوري ، والأزميري) وكلاهما يمنعان وجه التقليل على قصر البدل .

١٠ – نحن أولى بمتابعة الإمام ابن الجزري لا سيما إذا نص على وجه معين بالجواز أو الوجوب أو المنع ، فلا تسوغ مخالفته حينئذٍ ، وأنَّى لنا ذلك ؟ !! .

وأخيرًا أقول :

لماذا نتمسك بوجه منعه الإمام ابن الجزري ونص على منعه نصًّا صريحًا واضحًا ؟ وما الداعي إلى ذلك ؟

أوَ من قلة الوجوه حينئذ حتى نتمسك بوجه منعه الإمام ابن الجزري الذي نقرأ من طريقه ؟

وهل نحن أفهمَ لكلام ابن بليمة من الإمام ابن الجزري ؟

هو أعلم الناس بما في الطرق وبما في الكتب ، وهو أدرى الناس بالكتب التي قرأ منها وبالطرق التي اختارها ، ويبدوا أن هناك نسخة من تلخيص ابن بليمة غير التي تحت أيدينا الآن ؛ لأن التي تحت أيدينا الآن ، الكلام فيها غير منضبط وغير مستقيم ، ويظهر أن فيه تناقضًا بين ما في الأصول وبين ما في النشر .

وفي مثل هذه الحالة يكون الأسلم والأحوط أن نأخذ بفهم الإمام ابن الجزري في هذه المسألة ، خاصة وأن هذا هو الذي يتماشى ما ما ذكره ابن بليمة في الفرش .

لو أن الإمام ابن الجزري عزا الفتح في ذوات الياء إلى تلخيص ابن بليمة عزوًا عابرًا ، كما يفعل في كثير من الأحيان ، عندما يقول : وهو الذي في كتاب كذا وكذا ، أو : وهو الذي ذكره صاحب كذا وكذا ، فهذا وارد فيه الخطأ والوهم ، ويحق لنا حينئذ أن نستدرك عليه إذا تبين لنا هذا الخطأ والوهم من خلال الكتب والطرق .

لكن حينما ينص الإمام ابن الجزري على وجه معين من كتاب معين في عدة كتب من كتبه ،

وعلى رأسها العمدة في هذا الباب ، وهما : النشر ، وتقريب النشر ، بل وينص في غير هذين الكتابين على منع هذا الوجه ومنع ما يترتب عليه من هذا الكتاب بنص صريح وواضح ، كما نقله عنه تلاميذه ، فحينئذ نقول – والله أعلم – لا يحق لنا في مثل هذه الحالة أن نستدرك عليه أو أن نبحث في المسألة بعد ذلك ، بل إنه وضعنا في نقطة ضيقة لا يجوز لنا الخروج منها ، وهي أن نتابعه ونوافقه على ما ذهب إليه ؛ لأننا نقرأ من طريقه ، وهو أعلم الناس بطرقه وما قرأ به منها ، فلا يجوز لنا أن نقرأ من طريقه بما لم يقرأ هو به ، ولا نأخذ من طريقه ما لم يأخذ هو به ، ولا ننسب إليه ما منعه وصرح على منعه .

وحينئذ أقول : ألا يسعُنا ما وسعَ الإمام ابن الجزري ؟

ألا يسعُنا ما وسعَ تلاميذَ الإمامَ ابن الجزري الذين قرؤوا عليه وأخذوا عنه مباشرة ؟

ألا يسعنا ما وسع هؤلاء الأعلام كالقباقبي والنويري والقسطلاني ومحمد بن خليفة والشيخ سلطان والدمياطي والمنصوري ويوسف زاده والأزميري وغيرِهم ؟

وهنا نقطة مهمة يجب التنبيه عليها ، وهي :

أن الإمام ابن الجزري منع وجه التقليل على قصر البدل بصفة عامة ، وليس لكونه من التلخيص فحسب ، فلو افترضنا جدلًا أن التقليل ثابت وصحيح وموجود في الكتب التي فيها قصر البدل ، ثم علمنا أن الإمام ابن الجزري منع هذا الوجه بصفة عامة – سواء كان ذلك المنع من الكتب التي فيها قصر البدل أو من غيرها – فحينئذ لا يصح لنا أن نقرأ بهذا الوجه أو أن

نأخذ به من طريقه ؛ لأنه منعه ، فكيف نأخذ به من طريقه وقد منعه ؟

فكيف نقرأ به بهذا الوجه وقد قال عنه ابن الجزري : " لا أعلمه ولا آخذ به ولا أقرأ إلا بما أتحقق " فليست القضية عند ابن الجزري هي قضية ما في التلخيص ، وإنما هو يتكلم عن وجه لم يصح عنده ولم يتحقق منه ، فحتى لو ثبت هذا الوجه من التلخيص لما أخذنا منه لهذا الاعتبار فنحن لسنا مقيدين بكل ما في الكتب ، ولسنا نأخذ بكل ما في الكتب ، بل لا نأخذ من الكتب إلا ما أخذه الإمام ابن الجزري منها ، ولذلك تركنا كثيرًا من الأوجه وهي موجودة في الكتب ؛ لأن الإمام ابن الجزري تركها ولم يأخذ بها ولم يعول عليها .

والدليل على ذلك : أن وجه التقليل على قصر البدل ، و الفتح على التوسط ، ظاهر ومحتمل من الشاطبية ، ومع ذلك لم نأخذ به من الشاطبية ؛ لأنه لم يأخذ بذلك أحد منها ، وإن ذكروه في كتبهم ، فلسنا نقرأ به من طريق الشاطبية ، فتركنا المحتمل من أجل المنقول والمأخوذ به .

فمنع وجه التقليل على القصر ، ليس لمجرد كون التلخيص فيه الفتح أو التقليل ، وإنما لأن هذا الوجه لم يرد ولم يثبت ولم يُنقل عن الإمام ابن الجزري ولا عن أئمة القراءة من بعده ، بل الوارد والثابت والمنقول عنهم هو المنع من ذلك .

فهل يمنعون شيئًا كانوا يقرؤون به ؟ هل يمنعون شيئًا كانوا يأخذون به ؟ هل يمنعون شيئًا كانوا يرونه جائزًا ؟

فهذا الإمام القسطلاني صاحب اللطائف ، وهو قد قرأ على ثلاثة من المشايخ من الذين قرؤوا

على الإمام ابن الجزري ، ومنهم عرف القسطلاني ما الذي كان يأخذ به ابن الجزري ، ولذلك قال : " و التقليل على القصر من خلط الطرق بعضها ببعض " .

فهذا كلُّه يدلُّ على أنَّ وجهَ التقليل على قصر البدل لم يكن يُقرأ به في زمن الإمام ابن الجزري ومن بعده إلى زمن الإمام المتولي .

فهذه المسألة لا ينبغي أن تُدرس أو تُبحث من خلال ما في الكتب ، أو من خلال ما يفهمه كل واحد منا من التلخيص ، وإنما ينبغي أن تُدرس هذه المسألة من خلال كلام ابن الجزري فيها ، وأن الوارد عنه والمنقول عنه هو منع هذا الوجه .

فهل يجوز لنا أن نخالفه بعد ذلك ، وأن نقرأ بما لم يُقرئ به ، وأن نأخذ بما لم يأخذ به ؟

هل يسعُنا أن نخرق الإجماع الذي أجمع عليه ابنُ الجزري وكلُّ مَن جاء بعده إلى زمن المتولي ؟ خاصةً وأن ما نستند إليه في هذا – وهو وجود التقليل في تلخيص ابن بليمة – ليس صوابًا ، بل هو خلاف ما في التلخيص ، كما سبق وبينت ذلك بالأدلة .

كلمة أخيرة : من ثبت عنده أن التلخيص فيه التقليل وليس الفتح ، وأراد أن يقرأ بالقصر مع التقليل ، فلا ينسب ذلك إلى الإمام ابن الجزري ولا إلى الطيبة ، وإلا سيكون كاذبًا على الإمام ابن الجزري ومعتديًا عليه وخارجًا عن طرقه .

****